



دراسة قياسية مقارنة عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في مصر والصين

إعداد

د. أحمد جمعة عبد الغني حسن

مدرس اقتصاد - قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

كلية الدراسات الآسيوية العليا - جامعة الزقازيق

ahmedgomaa@zu.edu.eg

ahmedgomaad@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الثاني - الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حسن، أحمد جمعة عبد الغني (٢٠٢٤). دراسة قياسية مقارنة عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والصين، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(٢)٤، ٦١٠-٥٦٣.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

دراسة قياسية مقارنة عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في مصر والصين

د. أحمد جمعة عبد الغني حسن

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باعتباره أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تسعى غالبية الدول النامية إلى جذبها والاستفادة منها. وقد تم التركيز على العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة التجربة الصينية الناجحة، حيث أصبحت الصين واحدة من أهم الدول في السوق العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تناولت الدراسة كيفية تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية، خاصة وأن مصر بذلت جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لتحقيق تقدم كبير في العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تطوير البنية التحتية، وإصلاح بيئة الأعمال، بهدف تحسين موقعها التنافسي في هذا المجال، ووضع حلول جذرية لبعض المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانى منها الاقتصاد المصري، في إطار تنفيذ محاور رؤية مصر ٢٠٣٠.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل الاقتصادي القياسي على المحددات الاقتصادية محل الدراسة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من العوامل المحددة لهذه الاستثمارات. تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي EVIEWS لبناء نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر أو الصين.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة سعر الصرف بمعدل ١ يوان/دولار تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الصين بحوالي ١٥٩,٤٨٦ مليار دولار. في المقابل، لم تكن تأثيرات كل من العمالة، معدل الانفتاح التجاري، ومتوسط نمو الكتلة النقدية ذات أهمية إحصائية كبيرة. كما أظهرت النتائج أن معدل الانفتاح التجاري المتأخر بفترة زمنية واحدة له علاقة إيجابية معنوية، مما يعني أن زيادة معدل الانفتاح التجاري بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر بحوالي ١٥٧,٥٩ مليار دولار.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، سعر الصرف، معدل الانفتاح التجاري.

(١) المقدمة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يهتم بها صناع القرار الاقتصادي وما نتج عنه محاولة العديد من الدول توفير البيئة والمناخ الملائم وكذا تشريع القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة من أجل استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من الزيادة المتنوعة وتعجيل التنمية الاقتصادية (أحمد، فايز عبد الهادي، ٢٠٢٣). وفي خطى هذا التحول الاقتصادي المتسارع شهد العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن غالبية تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبقى محصورة بصفة كبيرة بين الدول المتقدمة وهو ما يعكس حجم الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول النامية، التي تعاني من قلة مواردها المالية وعدم كفاية الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية، مما اضطرها للبحث عن مصادر تمويل بديلة يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أفضلها (حسين، أحمد محمد، ٢٠١٨).

وفي هذه الدراسة سوف يتم استعراض أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعانة بالتجربة الصينية الناجحة والتي أصبحت الوجهة الثانية عالمياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة بلغت ٢٣٩,٩٧ مليار دولار وتمثل ١٤,٩٠٪ من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بالسوق العالمي خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) (UNCTAD, FDI/MNE database)، وكيفية الاستفادة منها لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية خاصة أن مصر سعت خلال السنوات الأخيرة إلى إحراز تقدماً كبيراً في العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء في مجال البنية التحتية، وتهيئة وتحسين بيئة الأعمال، وذلك لتحسين وضعها التنافسي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا وضع حلول جذرية للعديد من المشكلات الاقتصادية الهيكلية المزمنة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري وذلك في إطار تنفيذ محاور رؤية مصر ٢٠٣٠ (عطالله، محمد عبدالقادر، ٢٠٢٤).

(٢) مشكلة البحث

تعد فجوة التمويل المحلية، الناجمة من عدم توفر الحجم الكافي من المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الوطنية، واحدة من المشاكل الاقتصادية الرئيسية في الدول النامية، واضعة هذه الدول في خضم حاجة مستمرة لرأس المال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة. ويشير التاريخ الاقتصادي إلى تباين قدرة دول العالم على جذب النمط الأمثل للاستثمار الأجنبي المباشر (هارون، بشير؛ ٢٠٢١)، كما يشير إلى أن المستثمرين الأجانب لا يخاطرون باستثماراتهم دون دراسة الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الدولة المضيفة.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة عن مدى إمكانية ومقومات الدول النامية وخاصة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي والتنافس لكونه أحد محركات النمو الرئيسية نظراً لتأثيره على زيادة الإنتاجية الكلية، وتمتعه بالقدرة على المساهمة في سد فجوة الموارد المحلية، والإسراع بالاندماج في الأسواق العالمية؟

(٣) فروض البحث

من اجل معالجة مشكلة الدراسة وتحقيق الاهداف المرجوة منها تم وضع الفروض التالية:

١. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم السوق متمثل في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي كلا من مصر والصين.
٢. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل الانفتاح التجاري وزيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي كلا من مصر والصين.
٣. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العمالة وزيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي كلا من مصر والصين.
٤. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية متمثلة في كلا من سعر الصرف ومعدل الكتلة النقدية، وزيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي كلا من مصر والصين.

(٤) اهداف البحث

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الي إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبها والاستفادة منه وفقا للنقاط التالية:

١. التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الصين ومصر.
٢. إلقاء ل ضوء على اهم الدول المستقطبة للاستثمار وقيمة استثماراتهم في الاقتصاد الصيني والمصري.
٣. التعرف على اهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والصين.
٤. قياس أثر اهم المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والصين
٥. كيفية تحقيق الاستفادة من تجربة الصين في تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية والاستعانة بها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي مصر.

(٥) منهجية البحث

تحقيقا لهدف البحث فقد إستخدِمَ أسلوب الإحصاء الوصفي والتحليل الاقتصادي القياسى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لمصفوفة التكامل المشترك في المدى الطويل ARDL ، لتحليل العلاقة بين التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي ومجموعة العوامل المحددة لتلك الاستثمارات والتي تم وضع اكثرها تأثيرا بناء علي ما تم التوصل اليه من نتائج بإستخدام برنامج التحليل الاحصائي EViews في صورة نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر سواء الي مصر او الصين خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢) لمتابعة مدي تطور الاحداث والتحويلات الهيكلية خلال تلك الفترة سواء اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستويات الوطنية (مصر والصين) والعالمية. فبالنسبة لمصر فتمثل في التعويم المدار للدولار ثم تطبيق برنامج الخصخصة، واحداث ثورة ٢٥ يناير ومابعدها، وتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي مع الصندوق ٢٠١٦ - ٢٠١٩، تاثيرات الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أزمة كورونا، وازمه التوريد مع تداعيات الازمة الروسية/الاوكرانية. اما بالنسبة للصين فتوجد احداث مثل الانضمام

لمنظمة التجارة العالمية ٢٠٠١ ثم ازمه التوريد مع ازمه كورونا وما بعدها. وقد تطلب لإجراء وتنفيذ الدراسة الاستعانة بمختلف البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة والتي تصدرها العديد من الجهات على مواقع شبكة المعلومات الدولية مثل البنك الدولي، وUNCTAD، وغيرها بالإضافة للاستعانة بالعديد من الدراسات والتقارير والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

(٦) الدراسات السابقة

ركزت اغلب الدراسات السابقة والمتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر على تحديد اهميته النسبية في الاقتصاد الوطني بالإضافة الي تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المتدفق واهم العوامل الاقتصادية المؤثرة عليه، كما يلي:

- استهدفت دراسة (بركات ٢٠١٨) تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والبحث في تأثير فعلي للنمو والتنمية الاقتصادية في مصر من خلال تمويلة لحركة التنمية. وتوصلت نتائج الدراسة الي ان قطاع البترول استأثر حوالي ثلثي التدفقات الاستثمارية القادمة للاقتصاد المصري دون باقي القطاعات بما يعمل على تعميق الفجوة التمويلية في القطاعات الاخرى، وهو ما يتوجب ضرورة الرؤيا المستقبلية في الاقتصاد المصري لتوجيه الاستثمارات الي القطاعات التي تخدم عملية التنمية في مصر. وتوصي الدراسة الي ضرورة التطرق الي الاجراءات والكيفية التي يجب ان تطبق حتى يتم استفادة الاقتصاد المصري من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتعظيم نصيب الاقتصاد المصري من تدفق رؤوس الاموال العالمية كاحد الاقتصادات الجاذبة وكذلك ربط الحوافز الاستثمارية بالقطاعات بما يحقق التوازن في تمويل قطاعات الاقتصاد ككل.

- كما استهدفت دراسة (بغدادى، نوران، ٢٠٢١) إلى دراسة الاستثمار الأجنبي من خلال تحليل تدفقاتها الوافدة وأهميتها النسبية إلى مصر، ومعرفة الأسباب التي تحول دون الاستفادة القصوى منها، ودراسة سبل تعظيم الاستفادة منها عبر الاستعانة تجارب بعض الدول التي تمكنت من توجيه هذه الاستثمارات صوب القطاعات التي تحقق أهداف التنمية والحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عنها من خلال الاستعانة ببعض التدابير، واعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، وتحليل تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر، وتوصلت نتائج الدراسة الي وجود أثر معنوي "الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، و أن العلاقة موجبة ، حيث أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في النمو الاقتصادي بالإضافة الي الاثر المعنوي الطردي للاستثمار الأجنبي المباشر علي اجمالي الصادرات والواردات.

- واستهدف دراسة (رضوان، مها وفوزي، وائل ٢٠٢٣) التعرف على أثر حجم التجارة الالكترونية على قيمة صافي الاستثمار الاجنبي المباشر وقيمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٢) وتوصل البحث الي مجموعة من النتائج ومنها وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لمستوي حجم التجارة الالكترونية على قيمة صافي الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٢) وكذلك وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لمستوي حجم التجارة الالكترونية على قيمة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٠ . واوصت الدراسة بضرورة العمل على الاهتمام بتحقيق الاستفادة المثلي من التجارة الالكترونية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير الإمكانيات

والاحتياجات للمشروعات والشركات الحكومية والخاصة التي تساعد على تنفيذ التجارة الالكترونية بكفاءة وفاعلية والاهتمام بتوفير الأساليب والوسائل التي تساهم في تشجيع الشركات والمشروعات على استخدام التجارة الالكترونية في كافة تعاملاتها مع العملاء مع الاهتمام بتوفير المناخ والبيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة الظروف التي تساهم في تذليل كافة المعوقات والتخلص من العوامل التي تعيق عملية الاستثمار المحلي والاجنبي.

- استهدفت دراسة (حسين، نيفين ٢٠٢٣) إلى التعرف على التجربة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على الصادرات في مصر، ومن أجل هذا تطرقت الدراسة إلى المفاهيم الأساسية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر من تعاريف وأهداف ومحددات، وايضا واقع الاستثمار في مصر وتطور الصادرات المصرية ومدى تأثيرها بزيادة الاستثمارات الاجنبية، فضلاً عن التطرق إلى المعوقات التي تعوق نفاذ الاستثمار الأجنبي إلى البيئة المحلية، والحلول والتوصيات المقترحة بتذليل هذه المعوقات. واعتمدت الدراسة على تصميم نموذج قياسي لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي على الصادرات دي في مصر باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية باستخدام منهجية (ARDL)، وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر.

- استهدفت ايضا دراسة (عبدالقادر، ٢٠٢٤) بصفه رئيسية دراسة أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS) لدراسة أهم المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وأوضحت نتائج الدراسة أن التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤/٢٠٢٢) بلغ متوسطها حوالي 2.799 مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣,٥٢٪، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الأولى من حيث الدول أو المناطق المستثمرة لتمثل نحو ٥٩,٢٪، يليها كل من "الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، باقي دول العالم"، بنسب بلغت نحو ١٧,٧٪، ١٣,٠٠٪، ١٠,١٪ على الترتيب من متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة. ووضحت نتائج التحليل الي وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً لكل من "معامل الانفتاح الخارجي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال، سعر الصرف" وهو ما يتفق والنظرية الاقتصادية.

- كذلك استهدفت دراسة (برنة، ٢٠٢١) إلى إبراز أثر السياسة النقدية عبر مختلف قنواتها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في الجزائر ومقارنته بمجموعة من الدول (١١ دولة) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) وقد تم بناء نموذجين قياسيين لذلك، الأول يتعلق بمجموعة من الدول أما النموذج الثاني فيتعلق بدراسة حالة الجزائر. واعتمدت الدراسة على نموذج السلاسل الزمنية المقطعية panel data في النموذج الأول، وعلى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في النموذج الثاني، وفي كلا النموذجين كان تدفق الاستثمار الاجنبي متغير تابع، بينما تمثل المتغير المستقل في الكتلة النقدية والقروض المقدمة للقطاع الخاص وسعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض معدل التضخم. وتوصلت الدراسة الي أن هناك تأثير ايجابي لكل من الكتلة النقدية والقروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الاجمالي، بينما يؤثر سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض ومعدل التضخم بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الدراسات السابقة نستخلص الاثر الطردي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تتفق معظم الدراسات في ان اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تتمثل في معدل التضخم، ومعامل الانفتاح الخارجي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال، سعر الصرف، الكتلة النقدية، سعر الفائدة على الاقراض. كما اوصت الدراسات السابقة الي ضرورة دراسة سبل تعظيم الاستفادة الاستثمارات الاجنبية عبر الاستعانة من تجارب بعض الدول التي تمكنت من توجيه هذه الاستثمارات صوب القطاعات التي تحقق أهداف التنمية والحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

(٧) الإطار النظري للبحث

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور رئيسي في التنمية الاقتصادية حيث يعتبر اداة تؤدي الي تكامل اقتصاديات على مستوي الانتاج في الاقتصاد العالمي عن طريق ما يقدمه من راس مال وتكنولوجيا وفرص عمل مما يعطي دفعة قوية في اتجاه التكامل العالمي.

١- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

هو استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان (يتمثل بالشركة المقر) مقيم في اقتصاد ما، على مشروع مقام في اقتصاد آخر. وترى منظمة التجارة العالمية (WTO) أن الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارته. ومن التجربة الدولية يظهر على ما يبدو أن هذا الاستثمار عادة ما يتم في بلدان تتميز بالاستقرار السياسي وعدم أو قلة تعرضها الى الأزمات الاقتصادية من أجل نجاح سعيه وتحقيق هدفه الأساسي المتمثل بتحقيق أقصى الأرباح أو العوائد، ومن ثم فإن رأس المال المعد للاستثمار ينتقل من البلد (أ) الى البلد (ب) أو (ج) دون أن يحمل في مضمونه عبء المديونية لأنه لا يمثل في حقيقته اقتراضاً.

وينبغي الإشارة هنا الى أن أهم عامل مؤثر في هذا الاستثمار وغيره هي الشركات متعددة الجنسيات. وتعود أهمية هذه الشركات علاوة على مواردها المالية الضخمة الى كونها مؤسسات تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وبيولوجية، وهي قائمة بالأساس على فكرة تحويل العالم الى سوق واحدة وتدويل المجتمع الانساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي، وهدفها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي وتحويله الى نشاط عالمي يتعدى حدود السلطات المحلية، وهي تعمل باطار دقيق ضمن استراتيجية عالمية، فضلاً عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق واحتكارها للتكنولوجيا وسهولة حصولها على التمويل اللازم، ولذلك فإن معظم الاستثمار الاجنبي المباشر يتم من قبل هذه الشركات.

ومن الشائع تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى نوعين من النشاطات:

- ١- ترتبط بملكية الاصول الإنتاجية في البلد المضيف، وهذا النوع يمنح صاحبه نفوذاً مباشراً من خلال الملكية الكاملة أو نصيباً معيناً يكفل له السيطرة على ادارة المشروع، ويضم هذا النشاط ما يأتي:
- تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من قبل المستثمر الاجنبي لوحده وتكون مملوكة له بالكامل، أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع الشركاء المحليين من البلد المضيف لهذا الاستثمار.

- تكوين شركات منتسبة (هي شركة يمتلك فيها المستثمر المقيم في اقتصاد آخر حصة تسمح له بمصلحة دائمة في ادارة المشروع الأجنبي في البلد المضيف (١٠٪) كحد أدنى)، أو تابعة (هي الشركة التي يمتلك فيها المستثمر الأجنبي أكثر من نصف القوة التصويتية لحملة الأسهم ، وله الحق في تغيير أغلبية اعضاء الهيكل الاداري والتنفيذي . أو مساهمة) هي التي يمتلك فيها المستثمر ما مجموعه على الأقل (١٠٪) ولكن ليس أكثر من النصف من القوة التصويتية لحملة الأسهم. أو فرع (يمثل شركة مملوكة برمتها للمستثمر الأجنبي أو بمشاركة مع الدولة المضيفة) تابعة للشركات المتعدية الجنسيات (المقر) لتقوم بالاستثمار في البلد المضيف .

٢- النشاطات التي لا ترتبط بعنصر الملكية، وهي التي لا تخلق التزاماً طويلاً خارج البلاد (الأم) للشركات ، وان كانت تفرض درجة معينة من الاهتمامات الرقابية المتعلقة بتحصيل عائد أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف .

وهناك عدة مفاهيم للاستثمار الاجنبي المباشر، فيعرفه البنك الدولي على أنه "صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ ٪ أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر".

بينما يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر "حين يمتلك المستثمر ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة".

في حين تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول المستثمر المباشر من اقتصاد معين على مصلحة دائمة أو طويلة الأجل في اقتصاد دولة أخرى، مع تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه "حصة ملكية في شركة أو مشروع أجنبي يقوم به مستثمر أو شركة أو حكومة من بلد آخر".

٢- الأهمية النسبية للاستثمار الجنبى المباشر المتدفق الي الدول على مستوي العالم

نظرا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره الفعال في التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي على مستوي الانتاج في الاقتصاد العالمي من خلال ما يقدمه من راس المال والتكنولوجيا والمهارات الادارية والقدرة على الوصول الي السوق الاجنبية ودوره في توفير العديد من فرص عمل لمختلف سكان دول العالم بالاضافة الي ربط اسواق راس المال في الدول المضيفة له، لذلك تشير البيانات الواردة في جدول (١) الي الأهمية النسبية لدول العالم في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢). ويتضح من البيانات الواردة في جدول (١) ان اجمالي قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في جميع دول العالم قد بلغ حوالي ١٦١٠,٤٦ مليار دولار خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) بمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٤,٨٧٪. اشارت البيانات ايضا ان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق في الولايات المتحدة الامريكية جاء في المرتبة الاولى بقيمة بلغت ٣١٠,٠٨ مليار دولار والتي تمثل ١٩,٢٥٪ من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق في جميع دول العالم

وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٢,٥٧٪ خلال متوسط الفترة المشار إليها مسبقاً، بينما اوضحت البيانات ان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي دولة الصين جاء في المرتبة الثانية بقيمة بلغت ٢٣٩,٩٧ مليار دولار وتمثل ١٤,٩٠٪ من اجمالي قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق بالسوق العالمي وبمعدل نمو متناقص قدر بنحو ٥,٢٠٪. يتضح ايضا ان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي سوق المانيا وسنغافورة وهونج كونج احتل المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بقيمة تمثل نحو ٧,٢٤٪ و ٦,٨٩٪ و ٦,٦١٪ علي التوالي من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي السوق العالمي. ومن جهة اخري، اوضحت التقديرات ان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر جاء في المرتبة ٤١ بقيمة بلغت حوالي ٧,٩١ مليار دولار وتمثل نحو ٠,٤٩٪ من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي السوق العالمي وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٦,٩٧٪ خلال متوسط الفترة المشار إليها (٢٠١٨-٢٠٢٢)، جدول رقم (١).

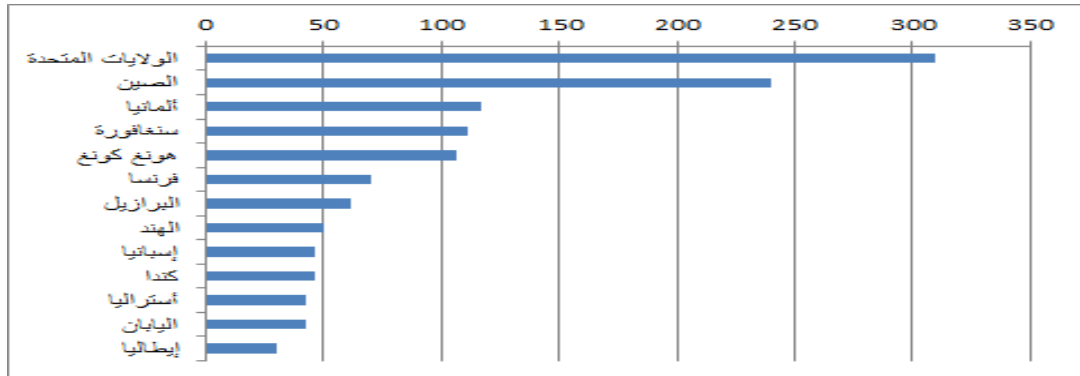
جدول (١) تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

م	الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	% الاجمالي	معدل النمو
١	الولايات المتحدة	214,715	315,984	138,363	493,085	388,078	310,045	19.25	12.57%
٢	الصين	235,365	187,170	253,096	344,075	180,167	239,974	14.90	-5.20%
٣	ألمانيا	166,916	73,974	176,867	102,155	62,729	116,528	7.24	-17.78%
٤	سنغافورة	82,009	105,890	80,733	137,269	148,764	110,933	6.89	12.65%
٥	هونج كونج	97,036	58,299	117,452	137,191	122,408	106,477	6.61	4.76%
٦	فرنسا	77,493	53,499	19,369	95,865	105,425	70,330	4.37	6.35%
٧	البرازيل	78,163	69,174	38,270	46,441	74,606	61,331	3.81	-0.93%
٨	الهند	42,117	50,611	64,362	44,727	49,940	50,352	3.13	3.47%
٩	إسبانيا	58,626	25,881	38,323	57,190	51,425	46,289	2.87	-2.59%
١٠	كندا	42,604	48,942	29,123	59,125	49,985	45,956	2.85	3.25%
١١	أستراليا	60,687	38,745	15,841	27,804	70,085	42,632	2.65	2.92%
١٢	اليابان	25,289	39,961	62,585	35,204	49,279	42,464	2.64	14.27%
١٣	إيطاليا	44,250	35,761	(17,050)	24,902	62,728	30,118	1.87	7.23%
٤١	مصر	8,141	9,010	5,852	5,122	11,400	7,905	0.49	6.97%
	العالم	895,070	1,850,496	1,229,959	2,286,529	1,790,220	1,610,455	100.00	14.87%

*الارقام بين الاقواس سالبة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي: UNCTAD, FDI/MNE database

(<https://unctad.org/fdistatistics>)



شكل (١) تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليار دولار على مستوى العالم خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

Source: UNCTAD, FDI/MNE database (<https://unctad.org/fdistatistics>)

٣- الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والصين

يعد خلق البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة غاية تسعي لها الدول. تمكنت الصين من استغلال ادواتها والتي تمثلت في رخص الايدي العاملة وكثرة عدد السكان، بالإضافة الي الخطط والحركات الاصلاحية كنقطة انطلاق قوية للاقتصاد الصيني وظهوره على الساحة العالمية وما نتج عن ذلك من جذب الشركات العالمية متعددة الجنسيات، واصبحت كبلد مضيف للاستثمارات الاجنبية من تحقيق مكاسب حقيقية لاستخدامها الاساليب الانتاجية الحديثة واساليب الادارة المتقدمة، مما ادي الي تطور وتوسع الاستثمارات وتنمية الاقتصاد القومي وفقا للاساليب الانتاجية الحديثة.

واشارت البيانات الواردة في جدول (٢) الي اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي دولة الصين نحو الزيادة من بداية السلسلة الزمنية بدءا من عام ٢٠٠٠ حتي عام ٢٠٠٨، بينما بداية من عام ٢٠٠٩ اتجهت السلسلة نحو التذبذب صعودا وهبوطا حتي نهاية السلسلة، واشارت ايضا التقديرات الي ان متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين قد بلغ حوالي ١٧٦,٦٣ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) ويمثل ٢,٨٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي بدولة الصين، وبلغت حدها الأدنى بقيمة بلغت ٤٢,٠٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وحدها الاقصى بقيمة قدرت بحوالي ٣٤٤,٠٨ مليار دولار عام ٢٠٢١، بمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٦,٥٣٪.

كما اتضح تذبذب الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الصين، وقدر بحوالي ٨٠,٤٩ مليار دولار وتمثل ٠,٨٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال متوسط الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبلغت حدها الأدنى بقيمة بلغت ٤,٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وحدها الاقصى عام ٢٠١٦ بقيمة قدرت بحوالي ٢١٦,٤٢ مليار دولار، بمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٦,٣٣٪.

جدول (٢) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)

السنة	مصر			الصين			السنة
	التدفق الخارج	نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	التدفق الداخلى	التدفق الخارج	نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	التدفق الداخلى	
	مليون دولار	%	مليون دولار	مليون دولار	%	مليون دولار	
2000	51.00	1.24	1,235.00	4,612	3.48	42,095	2000
2001	12.40	0.53	509.90	9,696	3.51	47,053	2001
2002	27.80	0.76	646.90	6,284	3.61	53,074	2002
2003	20.70	0.30	237.40	8,456	3.49	57,901	2003
2004	158.90	1.59	1,253.30	7,973	3.48	68,117	2004
2005	92.00	6.00	5,375.60	13,730	4.55	104,109	2005
2006	148.40	9.35	10,042.80	23,932	4.51	124,082	2006
2007	664.80	8.88	11,578.10	17,155	4.40	156,249	2007
2008	1,920.20	5.83	9,494.60	56,742	3.73	171,535	2008
2009	571.20	3.55	6,711.60	43,890	2.57	131,057	2009
2010	1,175.50	2.92	6,385.60	57,954	4.00	243,703	2010
2011	625.50	(0.20)	(482.70)	48,421	3.71	280,072	2011
2012	211.10	1.00	2,797.70	64,963	2.83	241,214	2012
2013	301.00	1.45	4,192.20	72,971	3.04	290,928	2013
2014	252.70	1.51	4,612.20	123,130	2.56	268,097	2014
2015	181.70	2.10	6,925.20	174,391	2.19	242,489	2015
2016	206.60	2.44	8,106.80	216,424	1.56	174,750	2016
2017	199.00	2.98	7,408.70	138,293	1.35	166,084	2017
2018	323.49	3.10	8,141.30	143,027	1.69	235,365	2018
2019	405.03	2.83	9,010.10	136,910	1.31	187,170	2019
2020	326.50	1.52	5,851.80	153,721	1.72	253,096	2020
2021	367.00	1.21	5,122.30	178,798	1.93	344,075	2021
2022	341.80	2.39	11,399.90	149,692	1.01	180,167	2022
المتوسط	373.23	2.75	5,502.45	80,485	2.88	176,630	المتوسط
معدل النمو	8.62%	---	10.15%	16.33%	---	6.53%	معدل النمو

*الارقام بين الاقواس سالبة القيمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: www.worldbank.com

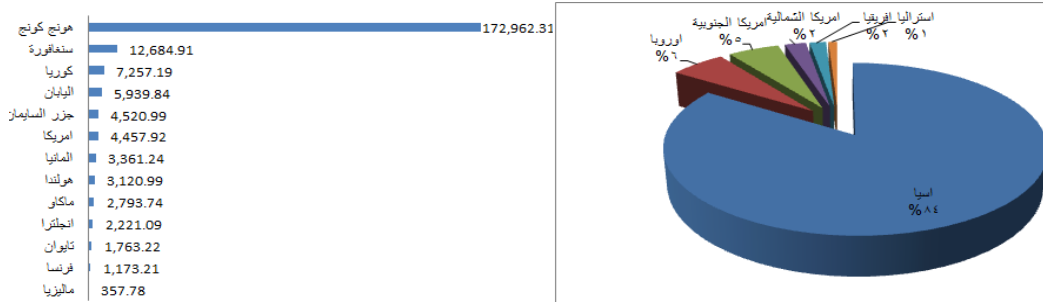
وعلى الجانب الاخر، سعت مصر في السنوات الاخيرة الي احراز تقدم كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال البنية التحتية، وتهيئة وتحريير بيئة الاعمال لتحسين وضعها الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، بالاضافة الي وضع حلول جذرية للعديد من المشكلات الاقتصادية الهيكلية المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري وذلك في إطار تنفيذ خطة ٢٠٣٠. وباستعراض البيانات الواردة في جدول (٢)، والتي اشارت الي اتجاه السلسلة الزمنية للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر نحو التذبذب صعودا وهبوطا، وقدر متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر بحوالي ٥,٥٠ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) ويمثل ٢,٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مصر، وبلغت حدها الادنى بقيمة بلغت ٢٣٧,٤٠ مليون دولار عام

٢٠٠٣، وحدها الاقصى بقيمة قدرت بحوالي ١١,٣٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٥,١٥%.

كما اتضح تذبذب الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من مصر، وقدر بحوالي ٣٧٣,٢٣ مليون دولار وتمثل ١٩,١٩% من الناتج المحلي الاجمالي خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢) وبلغت حدها الادنى بقيمة بلغت ١٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠١، وحدها الاقصى عام ٢٠٠٨ بقيمة قدرت بحوالي ١,٩٢ مليار دولار، بمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٨,٦٢%.

٤- التوزيع الجغرافي للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والصين

تسعى الدولة لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لتقوم بدورها في النشاط الاقتصادي، كما أن معظم دول العالم تتنافس وتبحث عن فرص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لإسهامه الحقيقي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي، ويسهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص عمل جديدة أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار، وتوفير فرص التدريب لهم بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية بجانب استقرار معدل النمو للاقتصاد المضيف أن تتوفر عوامل أخرى هامة وهي تكلفة عوامل الإنتاج والموارد، إذ يتجه المستثمر الأجنبي نحو الدولة التي تتوفر بها عوامل انتاج رخيصة نسبيا. وبدراسة التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) للتعرف علي اهم الدول التي توجه استثماراتها نحو الصين التي بلغ اجمالي قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق اليها بحوالي ٢٣٩,٩٧ مليار دولار خلال متوسط الفترة المشار اليها مسبقا، فقد تبين من الجدول (٣) أن هونج كونج من اهم الدول التي توجه استثمارها نحو الصين، بقيمة بلغت ١٧٢,٩٦ مليار دولار وتمثل نحو ٧٢,٠٨% من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين خلال متوسط الفترة (٢٠-١٨-٢٠٢٢)، يليها سنغافورة وكوريا واليابان والتي استحوذت قيمة استثماراتهم في الصين حوالي ١٢,٦٨ و ٧,٢٦ و ٥,٩٤ مليار دولار وتمثل نحو ٥,٢٩% و ٣,٠٢% و ٢,٤٨% علي التوالي من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق نحو الصين، شكل (٢). اما على مستوى القارات، فقد اشارت البيانات ان دول قارة اسيا هي من أكثر الدول استثمارا في الصين بقيمة بلغت ٢٠٤,٩١ مليار دولار وتمثل نحو ٨٥,٣٩%، ويليهما دول قارة اوربا بقيمة قدرت بحوالي ١٣,٧٨ مليار دولار وتمثل نحو ٥,٧٤%، بينما كانت دول قارتي افريقيا واستراليا اقل الدول استثمارا في الصين، بقيمة بلغت ٤,١٥ مليار دولار و ٢,١٩ مليار دولار وتمثل نحو ١,٧٣% و ٠,٩١% علي التوالي.



شكل (٢) الأهمية النسبية للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين بالمليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

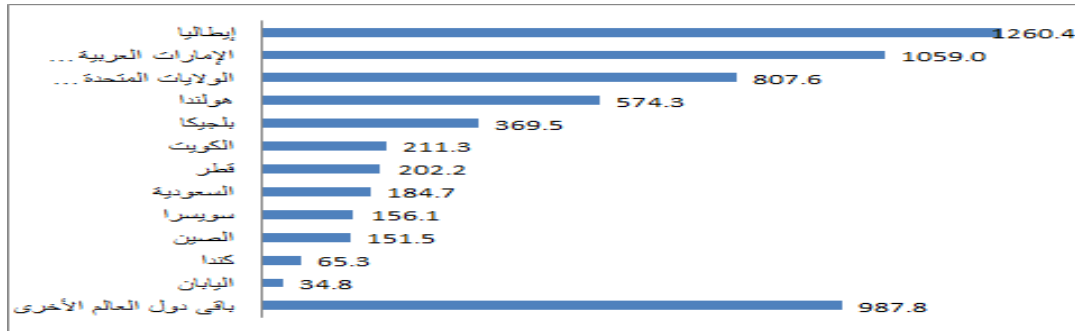
Source: <https://www.stats.gov.cn>

وعلي الجانب الاخر، اشارت البيانات الواردة في جدول (٣) الي اهم الدول التي توجه استثماراتها في مصر التي بلغ اجمالي قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق اليها حوالي ٧,٩١ مليار دولار خلال متوسط الفترة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وتبين أن كل من ايطاليا والامارات والولايات المتحدة من اهم الدول التي توجه استثماراتهم نحو السوق المصري، بقيمة بلغت ١,٢٦ و ١,٠٦ و ٠,٨١ مليار دولار وتمثل نحو ١٥,٩٤٪ و ١٣,٤٠٪ و ١٠,٢٢٪ علي التوالي من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، شكل (٣).

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين ومصر خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

مصر			الصين		
الدولة	القيمة	% من الاجمالي	الدولة	القيمة	% من الاجمالي
هونج كونج	172,962	72.08	إيطاليا	1260	15.94
سنغافورة	12,685	5.29	الإمارات	1059	13.4
كوريا	7,257	3.02	الولايات المتحدة	808	10.22
اليابان	5,940	2.48	هولندا	574	7.26
جزر السايامان	4,521	1.88	بلجيكا	370	4.67
الولايات المتحدة	4,458	1.86	الكويت	211	2.67
المانيا	3,361	1.4	قطر	202	2.56
هولندا	3,121	1.3	السعودية	185	2.34
ماكاو	2,794	1.16	سويسرا	156	1.97
انجلترا	2,221	0.93	الصين	152	1.92
تايوان	1,763	0.73	كندا	65	0.83
فرنسا	1,173	0.49	اليابان	35	0.44
باقي الدول	17,718	7.38	باقي دول العالم	988	12.50
علي مستوي المناطق			علي مستوي القارات		
اسيا	204,911	85.39	الاتحاد الاوروبي	3,836	48.53
اوروبا	13,784	5.74	الدول العربية	1,939	24.52
امريكا الجنوبية	12,878	5.37	اخرى	2,130	26.95
امريكا الشمالية	5,314	2.21			
افريقيا	4,151	1.73			
استراليا	2,190	0.91			
الاجمالي	239,974	100	الاجمالي	7,905	100

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول (١) و(٢) في الملحق



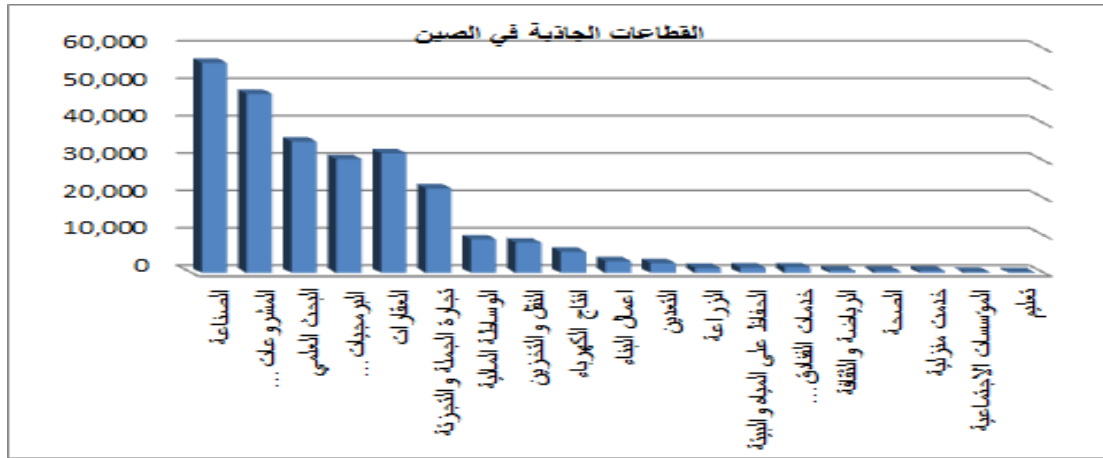
شكل (٣) الأهمية النسبية للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بالمليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

Source: <https://www.CBE.org.eg>

ومن الجدير بالذكر ان قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه من الصين الي السوق المصري قدر بحوالي ١٥٢ مليون دولار وتمثل نحو ١,٩٢٪ من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي السوق المصري خلال متوسط فترة الدراسة. اما على مستوي المناطق، فقد اشارت البيانات ان دول الاتحاد الاوروبي والدول العربية هما من أكثر الدول استثمارة في مصر بقيمة بلغت ٣,٨٤ و ١,٩٤ مليار دولار وتمثل نحو ٤٨,٥٣٪ و ٢٤,٥٢٪ على التوالي، من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي السوق المصري خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٥- الأهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي القطاعات الاقتصادية في مصر والصين

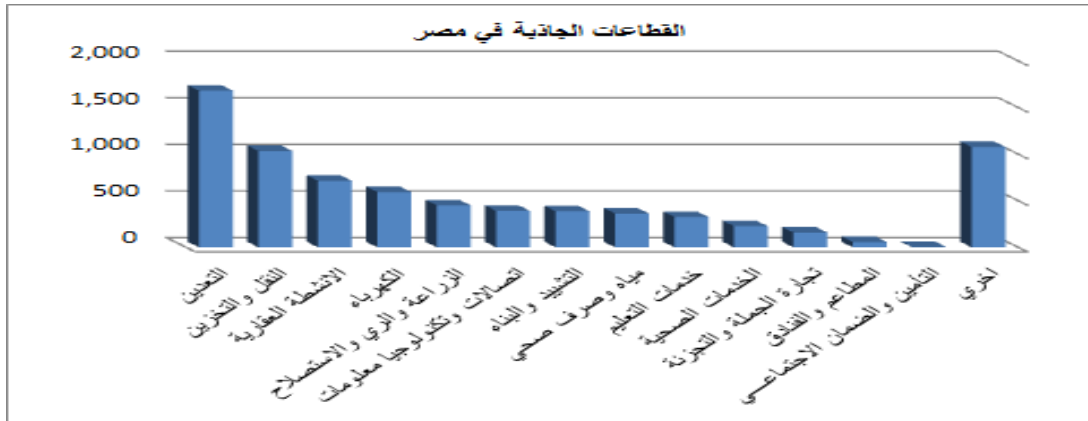
تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية، بحيث يكون هذا الاستثمار جزءاً أساسياً من الرفاعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية، فالأولوية في جذب الاستثمارات يجب أن تستهدف تحقيق أثر إيجابي على القطاعات الاقتصادية واستدامتها، ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات المالية التي يتم من خلالها قيام مشروعات تنموية قادرة على جذب عدد كبير من العمالة والمهارات. ويتضح من البيانات الواردة في جدول (٤) الأهمية النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق في الصين خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، واشارت التقديرات ان قطاعات كل من: الصناعة، والتجارة، والبحث العلمي من اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الصين بقيمة قدرت بحوالي ٥٦,١٧ و ٤٧,٨٨ و ٣٥,١٠ مليار دولار وتمثل ٢١,٦٨٪ و ١٨,٤٨٪ و ١٣,٥٥٪ علي التوالي من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، بينما ساهم قطاعي المؤسسات الاجتماعية والتعليم النصيب الاقل في جذب وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الي السوق الصيني بقيمة بلغت ٢٣٦ و ٢١٠ مليون دولار وتمثل ٠,٠٩٪ و ٠,٠٨٪ علي التوالي من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق خلال متوسط الفترة المشار اليها مسبقا، شكل (٤).



شكل (٤) الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بالقطاعات الاقتصادية في الصين بالمليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

Source: <https://www.stats.gov.cn/sj/ndsjs>

أما عن السوق المصري، تبين من البيانات الواردة في جدول (٤) الأهمية النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، وأشارت التقديرات ان قطاع التعدين من اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في السوق المصري بقيمة بلغت ١,٦٨ مليار دولار وتمثل ٢٢,٥٣٪ من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، وايضا قدر قيمة الاستثمار الاجنبي في قطاعي النقل، والانشطة العقارية بحوالي ١,٠٣ و ٠,٧١ مليار دولار وتمثل ١٣,٨٧٪ و ٩,٥٨٪ من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر خلال متوسط الفترة المشار اليها. بينما ساهم قطاع التأمينات والضمان الاجتماعي النصيب الاقل في جذب وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الي السوق المصري بقيمة بلغت ٤ مليون دولار وتمثل ٠,٠٥٪ من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي السوق المصري خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، شكل (٥).



شكل (٥) الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بالقطاعات الاقتصادية في مصر بالمليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

Source: <https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Sectors/TargetedSectors>

جدول (٤) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والصين بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

مصر			الصين		
%	القيمة	القطاع	%	القيمة	القطاع
22.53	1,680	التعدين	21.68	56,173	الصناعة
13.87	1,034	النقل والتخزين	18.48	47,884	المشروعات والخدمات التجارية
9.58	714	الانشطة العقارية	13.55	35,103	البحث العلمي
7.95	593	الكهرباء	11.76	30,463	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات
6.03	450	الزراعة والري والاستصلاح	12.34	31,974	العقارات
5.24	391	اتصالات وتكنولوجيا معلومات	8.72	22,590	تجارة الجملة والتجزئة
5.18	387	التشييد والبناء	3.46	8,964	الوساطة المالية
4.85	362	مياه وصرف صحي	3.14	8,128	النقل والتخزين
4.35	325	خدمات التعليم	2.18	5,650	انتاج الكهرباء
3.05	227	الخدمات الصحية	1.21	3,132	اعمال البناء
2.11	158	تجارة الجملة والتجزئة	1.00	2,584	التعدين
0.78	58	المطاعم والفنادق	0.52	1,335	الزراعة
0.05	4	التأمين والضمان الاجتماعي	0.55	1,432	الحفاظ على المياه والبيئة
14.42	1,076	اخرى	0.57	1,475	خدمات الفنادق والمطاعم
			0.25	637	الرياضة والثقافة
			0.22	561	الصحة
			0.22	583	خدمات منزلية
			0.09	236	المؤسسات الاجتماعية
			0.08	210	تعليم
100.00	7,458	الاجمالي	100.00	259,112	الاجمالي

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٣) و(٤) بالملحق.

٦- اهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

أشارت العديد من النظريات إلى محددات الاستثمار الاجنبي المباشر مثل نظرية الانتقائية، ونظرية الموقع، ونموذج دورة حياة المنتج وغيرهم من النظريات، يتمثل أهم هذه المحددات في المزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية، والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية وغيرها، وفيما يلي إستعراض لأهم هذه المحددات أو المؤشرات التي تلعب دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (المطراوي، خالد؛ ٢٠٢٣)

٦-١ المحددات الاقتصادية

تتعدد المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تشجع المستثمر للاستثمار في الدولة المضيفة، وتتمثل أهم هذه المحددات والتي إستخدمتها واعتمدت عليها الدراسة في التطبيق القياسي للتعرف على مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لما يلي: (علي، احمد السيد؛ ٢٠٢٢)

٦-١-١ المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية

هذه المحددات تقوم بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل أهمها في الآتي:

أ- التضخم

يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار، حيث يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن العديد من الدراسات التطبيقية أكدت أن العلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Soeharjoto, S., 2020). وأشارت البيانات الواردة في جدول (٥) ان معدل التضخم في الصين قدر بنحو ٧,٨٪ خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)، وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٧,٢٪، ووضحت البيانات الي تراجع معدل التضخم بين الصعود والهبوط خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وحقق تراجع بنحو ٠,٧٣٪ في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ بينما حقق أقصى زيادة عام ٢٠٠٨ بنحو ٥,٩٣٪ نظراً لحدوث أسوأ فيضانات تشهدها الصين، والتي سببت أضراراً في المحاصيل، وأدت إلى قطع طرق نقل المنتجات الزراعية في مناطق واسعة في هذا البلد. وعلي الصعيد الآخر، كان متوسط معدل التضخم في مصر اعلي من الصين وقدر بنحو ٩,٧٧٪ وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٧,٤٢٪، وباستقراء بيانات معدل التضخم في مصر وجد انه حقق اقل زيادة في المعدل عام ٢٠٠١ بنحو ٢,٢٧٪، بينما قدر أقصى ارتفاع في المعدل عام ٢٠١٧ بنحو ٢٩,٥١٪ متأثراً بقرار تحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه) الذي اتخذته الحكومة المصرية وبدأت تطبيقه عام ٢٠١٦، ثم عاد ليتراجع ليصل الي ٥,٠٤٪ عام ٢٠٢٠.

ب- سعر الصرف

يلقى تأثير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر إهتمام بشكل متزايد من قبل الإقتصاديين، وإختلفت الدراسات الاقتصادية حول الدور الذي يمكن أن يقوم به سعر الصرف في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الوجهة الأولى: تتعلق بإنخفاض في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، مما يترتب عليه إنخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماره المباشر في الدولة المضيفة، ومن هنا يتبين أن العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة موجبة بمعنى أنها كلما أرتفعت سعر الصرف يصاحبها زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الوجهة الثانية: تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج ويحفز ذلك على تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف.

أوضحت البيانات الواردة في جدول (٥) ان متوسط سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بلغت ٧,١٣ يوان/ دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متناقص قدر بنحو ٠,٨٩٪، حيث بدأت باستقرار سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي عند ٨,٢٨ يوان/ دولار من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤، واتجه نحو الانخفاض ليصل الي ادني قيمة وهي ٦,١٤ يوان / دولار عام ٢٠١٤ ثم اتجه نحو الصعود حتى بلغت قيمته ٦,٩٠ يوان / دولار عام ٢٠٢٠، واستقر عند ٦,٧٤ يوان/ دولار عام ٢٠٢٢.

ومن جهة اخري بلغ متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي ٨,٨٨ جنيه/ دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٧,٧١ ٪، حيث قد تبين اتجاه سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار نحو الصعود بداية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤ ليصل الي ٦,٢ جنيه / دولار، واتجه للانخفاض من عام ٢٠٠٥ عند ٥,٨٥ جنيه/ دولار حتى ٥,٤٣ جنيه/ دولار عام ٢٠٠٩، ثم عاد سعر صرف الجنيه للارتفاع واستمر في الصعود حتى بلغ أقصى قيمة وهي ١٧,٧٨ جنيه/ دولار عام ٢٠١٧، واستقر عن ١٩,١٦ جنيه/ دولار عام ٢٠٢٢..

٦-١-٢- محدد القطاع الخارجي

يعكس هذا المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل هذا المحدد او المؤشر في: **معدل الانفتاح التجاري** الذي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري من أهم المؤشرات التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقدر هذا المؤشر من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ويتضح من البيانات في جدول (٥) ان متوسط معدل الانفتاح التجاري في الصين قدر بحوالي ٤٨,٨٥ ٪ وبمعدل نمو متزايد قدره ١,١٨ ٪، وحققت ادني قيمة وهي ٣١,٨٨ ٪ في عام ٢٠٠١ وأشارت البيانات الي اتجاه السلسلة الزمنية خلال فترة الدراسة نحو الصعود لتصل الي اقصي قيمة ٦٨,٦٧ ٪ عام ٢٠٠٦، وبداية من عام ٢٠٠٧ تعرضت للتذبذب بين الصعود والهبوط لتستقر عند ٤٢,٢٦ ٪.

بينما في مصر قدر معدل الانفتاح التجاري بنحو ٥٠,٧٠٪ خلال متوسط فترة الدراسة وبمعدل نمو متناقص قدره ٠,٢٢٪، حيث تبين اتجاه معدل الانفتاح التجاري في مصر خلال فترة الدراسة نحو الصعود ليصل الي أقصى قيمة له وهي ٧٩,٢١٪ عام ٢٠٠٧، ثم اتجهت السلسلة نحو التذبذب بين الصعود والهبوط وحقق ادنى قيمة له ٣٢,١٩٪ عام ٢٠١٦.

٦-١-٣ محددات حجم السوق، حجم الاقتصاد

يوجد مجموعة أخرى من المحددات الاقتصادية تشكل في مجملها عوامل جذب هامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها:

أ- محدد حجم السوق

يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتم اتخاذ الناتج المحلي الاجمالي أو نصيب الفرد من الناتج الاجمالي أو معدل نمو السكان كمؤشر لقياس حجم السوق، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات سواء الصناعية أو الزراعية أو الخدمية، الخ، وقد إستخدمت الدراسة الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لحجم السوق.

تشير البيانات في جدول (٥) إلى اتجاه الناتج المحلي الاجمالي في الصين نحو الصعود أن متوسط الناتج المحلي الاجمالي في الصين بلغ حوالي ٧,٨٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)، وكانت عند أدنى مستوى عام ٢٠٠٠ حيث بلغت حوالي ١,٢١ مليار دولار، وبلغت أقصاها عام ٢٠٢٢ حيث بلغت حوالي ١٧,٨٨ مليار دولار وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٢,٤٢٪، بينما اشارت البيانات الي تذبذب السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي في مصر بين الصعود والهبوط حيث بلغت ادناها عام ٢٠٠٤ وقدرت بحوالي ٧٨,٧٨ مليون دولار، وبلغت اقصى قيمة عام ٢٠٢٢ وقدرت بحوالي ٤٧٦,٧٥ مليون دولار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في مصر ٢٢٧,١٧ مليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠) وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٧,٠٣٪. ومما سبق يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي في كل من مصر والصين اخذ في التزايد خلال الفترة المدروسة مما يعتبر مؤشر جدي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ب- معدل العمالة

يساهم توفر العمالة في زيادة قدرة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة (فهيمي، ايناس ٢٠١٨). مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دولة ما، مع ضرورة توفر الكفاءة والخبرة في اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، خاصة عندما يوجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات كثيفة رأس المال وكذلك الصناعات كثيفة العمالة التي تعتمد على المنتجات والخبرات المحلية في القطاعات التي لا توفر فقط العمالة الموسمية أو قصيرة الأجل وتحسين جودة العمالة من خلال توفير برامج تدريبية بهدف تحسين مهاراتهم والإضافة إلى معارفهم من أجل زيادة القدرة التنافسية للعمالة (Ramirez, M.D., 2006).

كما يمكن للشركات الأجنبية دورا في خلق عماله في الدول المضيفة لها بطريقتين:

الاولي هي عندما يكون الاستثمار المقدم من تلك الشركات في المشاريع الجديدة اذ يتطلب عاملين لغرض الانشاء والتشغيل (Vahter, P., 2004). اما الطريقة الثانية فتتم عن طريق العلاقة الاقتصادية الانتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية أي عندما ترتبط الشركات متعددة الجنسيات او الفروع التابعة لها بارتباطات خلفية او امامية مع الشركات المحلي، اذ ان الارتباطات الخلفية تؤدي إلى رفع الطلب على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة التشغيل للعاملين اما بالنسبة للارتباطات الامامية فإنها تزود الشركات المحلية بالمواد الضرورية التي تحتاجها مما يؤدي إلى زيادة الانتاج فيها وبالتالي زيادة عدد المشتغلين.

ومن خلال البيانات الواردة في جدول (٥)، اتضح ان متوسط معدل العمالة في الصين قدر بنحو ٥٧,٢٥٪ خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متناقص بدرجة طفيفة قدره ٠,٢٪، بحد ادني قدره ٥٧,٢٥٪ عام ٢٠٢٠، وحد أقصى قدره ٥٩,٠٦٪ عام ٢٠٠٦. بينما تبين ان متوسط معدل العمالة في مصر قدر بنحو ٣٠,٣٠٪ خلال الفترة السابق الاشارة اليها وبمعدل نمو متزايد بدرجة طفيفة بلغ قدرها ٠,٠٤٪، واتضح ايضا اتجاه معدل العمالة في مصر نحو الزيادة ليصل الي اقصاه بنحو ٣٢,٥٨٪ عام ٢٠١١، ثم تراجع الي ان يصل الي ادني قيمة قدرها ٢٧,٦٨٪ عام ٢٠٢٠.

ج- اجمالي الادخار

يعتمد عرض رأس المال على مستوى الادخار والذي يعبر عن الفرق بين الدخل والإنفاق، كما تعتبر العلاقة بين الادخار والاستثمار ذات أهمية على مستوى الاقتصاد النظري والتطبيقي، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مزدوجة، حيث يقوم الادخار بتمويل الاستثمار، كما أن الاستثمار يحول رأس المال المدخر من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ونجاح أي سياسة استثمارية وتحقيقها لأهدافها يعتمد على سياسات إدارية ذات كفاءة.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية، الأمر الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

وباستقراء البيانات الواردة في جدول (٥) عن اجمالي الادخار في الصين، فقد بلغت قيمته حوالي ٣٦٢٩,٩٩ مليار دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متزايد قدره ١٣,٦٦٪، وبدأت السلسلة بأقل قيمة قدرها ٤٣٢,٩٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ثم اتجهت السلسلة نحو الصعود لتحقق أقصى قيمة قدرها ٨٢٣٤,٦٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢. وبالاشارة الي اجمالي الادخار بالاقتصاد المصري، تبين ان متوسط الادخار بلغ حوالي ٣٣,٤٥ مليار دولار، وبمعدل نمو متزايد قدره ٥,٥٥٪، ولوحظ تذبذب السلسلة الزمنية بين الصعود والهبوط محققة أقل قيمة قدرها ١٤,٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، بينما حققت أقصى قيمة قدرها ٦٠,٨٠ مليار عام ٢٠٢٢.

د- تكوين رأس المال

يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي مثل (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه)؛ ومشتريات الآلات، والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمسكن الخاصة، والمباني التجارية، والصناعية.

والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه".

وبالتالي فإن تكوين رأس المال الثابت يمثل الأساس في زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد، إذ أن قدرة الاقتصاد الانتاجية ترتبط بالاضافة السنوية إلى رصيد المجتمع من رأس المال. وبالتالي تعتبر عملية التكوين الرأسمال أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يعكس وجود فائض في الانتاج الذي تم ادخاره وتوظيفه في تكوين رؤوس أموال جديدة.

وللاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مهماً في تكوين رأس المال الثابت في البلدان المضيفة، ويعود السبب في ذلك إلى ان الشركات الاجنبية لها امكانيه التمويل عن طريق الموارد الذاتية للشركة إضافة إلى اصدار السندات والاسهم والاقتراض، وطالما يتم التداول للادوات المالية في

السوق العالمية فان ذلك مدعاة لزيادة تدفق موارد التمويل الاجنبي، كما اكدت الدراسات النظرية ان غالباً ما يكون التأثير بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت ذا اثر إيجابياً. اي ان تكوين رأس المال الثابت جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر وتراكمه، الا ان كثير من الابحاث لم تدعم ايجابية هذا التأثير او جوهريته كما ان رأس المال يؤدي في الاقتصاد دور التقدم التكنولوجي وايضاً هناك اثرا بنيويا مهما للاستثمار الاجنبي المباشر وتكوين رأس المال في النمو الاقتصادي للبلد لان كلاهما يعتبر محرك النمو لما لهما من أثر باستحداث التكنولوجيا واستقطابها وتوطينها ورفع مستوى الانتاجية الكلية.

وبملاحظة البيانات الواردة في جدول (٥) عن مؤشر تكوين رأس المال تبين ان متوسط تكوين رأس المال في الصين بلغ حوالي ٣٤٣٦,٨٤ مليار دولار وبمعدل نمو متزايد قدرة ١٣,٦٥٪، ولوحظ ان ادنى قيمة وهي ٤٠٦,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ثم اتجهت السلسلة الزمنية نحو الصعود لتحقيق أقصى قيمة عام ٢٠٢٢ قرها ٧٧١٥,٣٢ مليار دولار. ومن جهة اخرى تبين ان متوسط تكوين رأس المال في مصر بلغ حوالي ٣٨,٥١ مليار دولار بمعدل نمو متزايد قدره ٦,٣٩٪، حيث اتجهت بداية السلسلة نحو الهبوط لتحقيق ادنى قيمة قدرها ١٣,٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ثم اتجهت للصعود لتحقيق أقصى قيمة قدرها ٨١,١٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (٥، ٢٤، ج ٤، يوليو ٢٠٢٤)

د. أحمد جمعة عبد الغني حسن

جدول (٥) تطور اهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والصين خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)

السنة	مصر							الصين							الناتج المحلي الاجمالي	
	تكوين راس المال	معدل الكتلة النقدية	التضخم	معدل العمالة	الانفتاح التجاري	سعر صرف	اجمالي الادخار	الناتج المحلي الاجمالي	تكوين راس المال	معدل الكتلة النقدية	التضخم	معدل العمالة	الانفتاح التجاري	سعر صرف		اجمالي الادخار
	مليار دولار	%	%	%	%	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	%	%	%	%	مليار دولار		مليار دولار
2000	19.52	11.58	2.68	29.11	42.68	3.47	17.56	99.84	406.68	12.32	0.35	57.97	32.28	8.28	432.92	1211.33
2001	17.65	13.22	2.27	28.54	40.77	3.97	17.99	96.68	476.04	15.04	0.72	58.13	31.88	8.28	499.19	1339.40
2002	15.33	12.63	2.74	27.80	44.17	4.50	15.67	85.15	531.66	13.14	-0.73	58.39	33.29	8.28	571.80	1470.56
2003	13.56	21.28	4.51	28.52	51.23	5.85	14.97	80.29	657.81	19.24	1.13	58.62	54.12	8.28	704.18	1660.28
2004	13.34	16.24	11.27	29.36	69.59	6.20	16.63	78.78	818.26	14.89	3.82	58.81	61.61	8.28	893.05	1955.35
2005	16.11	11.49	4.87	30.17	75.81	5.78	19.57	89.60	922.30	16.74	1.78	59.01	66.35	8.19	1050.51	2285.96
2006	20.12	15.00	7.64	30.95	75.97	5.73	24.68	107.43	1098.38	22.12	1.65	59.06	68.63	7.97	1328.19	2752.12
2007	27.20	19.11	9.32	31.72	79.21	5.64	30.73	130.44	1437.25	16.74	4.82	58.89	66.67	7.61	1784.94	3550.33
2008	36.45	10.48	18.32	31.59	77.89	5.43	38.46	162.82	1941.98	17.78	5.93	58.61	61.86	6.95	2379.30	4594.34
2009	36.30	9.47	11.76	31.91	54.20	5.54	31.85	189.15	2313.94	28.42	-0.73	58.26	49.60	6.83	2569.88	5101.69
2010	42.70	12.42	11.27	32.94	52.82	5.62	39.31	218.98	2833.96	18.95	3.18	57.86	55.86	6.77	3124.36	6087.19
2011	40.36	6.66	10.06	32.58	48.92	5.93	39.81	235.99	3523.56	17.32	5.55	57.87	55.55	6.46	3717.88	7551.55
2012	44.73	12.35	7.11	32.38	44.58	6.06	35.95	279.12	3944.03	14.39	2.62	57.52	52.42	6.31	4152.22	8532.19
2013	40.99	18.89	9.47	32.32	40.80	6.87	39.47	288.43	4440.60	13.59	2.62	57.15	51.43	6.20	4534.34	9570.47
2014	41.69	15.77	10.07	32.07	42.00	7.08	36.32	305.60	4800.35	11.01	1.92	56.86	49.35	6.14	4988.06	10475.62
2015	47.06	18.60	10.37	31.25	33.75	7.69	31.60	329.37	4782.45	13.34	1.44	56.58	43.96	6.23	5023.90	11061.57
2016	50.00	39.51	13.81	30.99	32.19	10.03	32.28	332.44	4788.92	11.33	2.00	56.24	41.38	6.64	4985.42	11233.31
2017	42.58	20.45	29.51	29.89	48.29	17.78	30.99	248.36	5295.15	8.11	1.59	55.77	42.54	6.76	5528.03	12310.49
2018	49.13	13.30	14.40	28.82	52.65	17.77	42.23	262.59	6085.06	6.99	2.07	55.34	41.83	6.62	6181.25	13894.91
2019	63.91	13.28	9.15	28.13	45.87	16.77	54.72	318.68	6176.24	8.88	2.90	55.08	40.03	6.91	6250.78	14279.97
2020	61.39	19.71	5.04	27.68	32.49	15.76	51.64	383.82	6369.59	10.01	2.42	54.12	39.00	6.90	6451.80	14687.74
2021	64.43	18.33	5.21	28.78	39.64	15.64	46.09	424.67	7687.80	9.08	0.98	55.25	41.68	6.45	8103.09	17820.46
2022	81.14	27.14	13.90	29.38	40.57	19.16	60.80	476.75	7715.32	11.66	1.97	55.36	42.26	6.74	8234.62	17881.78
المتوسط	38.51	16.39	9.77	30.30	50.70	8.88	33.45	227.17	3436.84	14.40	2.17	57.25	48.85	7.13	3629.99	7882.98
معدل النمو %	6.39	3.77	7.42	0.04	-0.22	7.71	5.55	7.03	13.65	-0.24	7.80	-0.20	1.18	-0.89	13.66	12.42

هـ- معدل الكتلة النقدية

ترتبط كمية النقود مع تدفقات الاستثمار الاجنبي ارتباط طردي وفقا للمنطق الاقتصادي حيث يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف الي تحفيز القروض وبالتالي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

كمية النقود المتوفرة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة ويمكن التمييز بين ٣ مستويات للمعروض النقدي وهم:

- كمية النقود بالمعني الضيق وهي مجموع وسائل الدفع وكلها اصول نقدية تتمتع بسيولة عالية وتشمل النقود الوركية الالزامية ونقود المساعدة ونقود الودائع الجارية.
- كمية النقود بالمعني الواسع اي السيولة المحلية الخاصة مضاف اليها ودائع الادخار قصيرة الاجل بالبنوك وودائع التوفير وهي اقل سيولة.
- كمية النقود بالمعني الاوسع وتشمل كمية النقود بالمعني الواسع مضاف اليها الودائع الحكومية.

وبملاحظة البيانات الواردة في جدول (٥) عن متوسط مؤشر الكتلة النقدية في الصين بلغ حوالي ١٤,٤٠٪ وبمعدل نمو متناقص قدرة ٠,٢٤٪، ولوحظ ان ادني قيمة وهي ٦,٩٩٪ عام ٢٠١٨ بينما حققت أقصى معدل عام ٢٠٠٨ قدره ٢٨,٤٢٪. ومن جهه اخري تبين ان متوسط معدل الكتلة النقدية في مصر بلغ حوالي ١٦,٣٩٪ بمعدل نمو متزايد قدره ٣,٧٧٪، حيث اتجهت السلسلة نحو التذبذب بين الهبوط لتحقق ادني قيمة قدرها ٦,٦٦٪ عام ٢٠١١ نظرا لما مرت به الدولة من اندلاع ثورة ٢٠١١، ثم اتجهت للصعود لتحقق أقصى قيمة قدرها ٢٧,١٤٪ عام ٢٠٢٢ نظرا لارتفاع حجم السيولة في القطاع المصرفي المصري وزيادة المعروض النقدي يساهم في التأثير على القطاعات الإنتاجية والسلعية حيث يعكس ارتفاع المعروض النقدي قدرة المواطن على شراء السلع والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاجية لزيادة الطلب على الجانب الاخر وبالتالي زيادة نمو القطاعات الاقتصادية والتي ستعكس على الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة معدلات التشغيل لتلك القطاعات واحتواء البطالة.

٦-٢ قياس أثر اهم المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا الجزء تم تحديد متغيرات نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر وفقا للمحددات الاقتصادية السابق الإشارة اليها بالاستناد الي العديد من الدراسات المرجعية السابقة وبعد اجراء العديد من محاولات القياس للوصول الي أقوى المتغيرات تأثيرا واعطاء نتائج الأكثر توافق مع الي المنطق الاقتصادي على النحو التالي:

$$Y = f(X1, X2, X3, X4, X5)$$

حيث:

Y الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الدولة بالمليار دولار

X1 الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار

X2 معدل الانفتاح التجاري

X3 سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي

X4 معدل العمالة

X5 معدل الكتلة النقدية

ويغرض التعرف على العلاقة القياسية بين متغيرات النموذج تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، ولكي يتم دراسة النموذج بشكل سليم تم إجراء الخطوات الأساسية التالية:

- اختبار الاستقرار او اختبار جذر الوحدة (UNIT ROOT TEST)؛

- اختبار الحدود (Bound test)

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

٦-٢-١ التحليل القياسي لنموذج محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الصين

أ- اختبار جذر الوحدة

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة (جدول ٦) تم اختبار لديكي فولر، وذلك بتطبيق اختبار السكون لمتغيرات الدراسة unit root test جذر الوحدة بالصيغة الخطية (بدون حد ثابت وإتجاه، مع حد ثابت، ومع حد ثابت وإتجاه). وأوضحت النتائج سكون المتغيرات الدراسة عند الفروق الأولى أي انها متكاملة من الدرجة الأولى بدون حد ثابت وإتجاه عام ومع الحد الثابت، ما عدا متغير X1 الناتج المحلي الاجمالي فهو غير مستقر عند المستوي وعند الفرق الاول، كما أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وبالتالي التكامل المشترك بين المتغيرات غير المستقرة يمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

جدول (٦) نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي – فولر لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الصين

حالة التكامل	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	المتغير		
				المستوي	الاجنبي المباشر	Y
غير مستقر	-2.31	-2.04	-0.40	المستوي	الاجنبي المباشر	Y
مستقر	-4.58*	-5.008*	-4.99*	الفرق الاول	الاجنبي المباشر	Y
غير مستقر	-2.88	0.16	0.21	المستوي	الناتج المحلي الاجمالي	X1
غير مستقر	-1.54	-1.75	0.41	الفرق الاول	الناتج المحلي الاجمالي	X1
غير مستقر	-3.36	-1.69	-0.02	المستوي	معدل الافتتاح التجاري	X2
مستقر	-3.45	-3.19**	-3.25*	الفرق الاول	معدل الافتتاح التجاري	X2
غير مستقر	-2.29	-2.52	-1.50	المستوي	سعر صرف	X3
مستقر	-2.64	-3.2**	-3.1*	الفرق الاول	سعر صرف	X3
غير مستقر	-2.5	-0.06	-1.35	المستوي	معدل العمالة	X4
مستقر	-4.05**	-4.04*	-3.78*	الفرق الاول	معدل العمالة	X4
غير مستقر	-3.004	-2.08	-0.65	المستوي	معدل الكتلة النقدية	X5
مستقر	-4.8*	-4.75*	-6.71*	الفرق الاول	معدل الكتلة النقدية	X5

(**) معنوي عند مستوى ٥٪. (*) معنوي عند مستوى ١٪.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ب- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني

لتحديد درجة التأخير المثلى، تم تقدير VAR Lag Order Selection Criteria وذلك بالإعتماد على عدد من المعايير المعلوماتية المتمثلة في كل من معيار المعلومات Akaike، ومعيار FPE، ومعيار LR، ومعيار SC، ومعيار HQ، ويتبين من نتائج جدول (٧) أن تلك المعايير تشير إلى ضرورة أخذ فترة إبطاء واحد، وذلك لمراعاة درجات الحرية عند تقدير النموذج، كما هو موضح في جدول (٧).

جدول (٧) معايير تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لمتغيرات الدراسة في الصيغة الخطية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-452.7133	NA	8.11e+11	41.61030	41.85827	41.66871
1	-366.4666	125.4498*	3.32e+09*	36.04241*	37.53020*	36.39289*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ج- إختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهج ال Bound test

تشير النظرية الاقتصادية إلى ارتباط المتغيرات الاقتصادية الكلية مع مرور الزمن، وبالتالي عند تقدير الانحدار بين مجموعة متغيرات غير مستقرة يؤدي إلى وجود علاقة زائفة وإن كانت قيمة معامل التحديد المعدل وكذلك t المحسوبة معنوية، وذلك بسبب أن التغيرات الحادثة في المتغيرات المدروسة قد تكون راجعة إلى متغير الزمن، وبالتالي تعتبر علاقة ارتباط وليس علاقة سببية، وإذا ما تم اخذ الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقلة فإن السلاسل الزمنية تفقد خصائص المدى الطويل.

جدول (٨) نتائج اختبار الحدود للنموذج F- Bound Test

F-statistic = 6.204		K=4	
Critical value bond			
المعنوية	I(0)	I(1)	
10%	2.2	3.09	
5%	2.56	3.49	
2.5%	2.88	3.87	
1%	3.29	4.37	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

وعلي ضوء كل من تحديد درجة التأخير المثلى، واختبار الاستقرار، اتضح أن غالبية المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ماعدا متغير الناتج المحلي الاجمالي، وبتطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك Test، أكدت النتائج الموضحة بجدول (٨) لاختبار الحدود للتكامل المشترك أن المتغيرات التفسيرية المدروسة متكاملة عند مستوى معنوية ١٪، وتبلغ قيمة F-Statistic = ٦,٢٠٤ أي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى المناظر لها عند مستوى معنوية ١ ٪ والتي تبلغ ٤,٣٧.

د- تقدير نموذج ARDL

اشارت نتائج تقدير نموذج ARDL الواردة بجدول (٩) ان قيمة معمل التحديد ٩٢,٧٦٪ اي ان المتغيرات المستقلة تفسر الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين في هذا النموذج بنسبة ٩٢,٧٦٪ وهي نسبة تفسيرية قوية، كما ان قيمة فيشر المحسوبة تساوي ٢٠,٨٢ وهي أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يفسر ان النموذج بأكمله له دلالة معنوية. كما نلاحظ ان متغير سعر الصرف ذو دلالة معنوية مؤكدة مما يدل على تاثيره علي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين، اي ان زيادة سعر الصرف بمعدل ١ يوان / الدولار تؤدي الي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين بنحو ١٥٩,٤٨٦ مليار دولار بينما كان تاثير كلا من معدل العمالة ومعدل الانفتاح التجاري ومعدل نمو الكتلة النقدية غير معنوي، وقد يرجع ذلك الي تأثير عمليات إغلاق كوفيد والتعافي الضعيف منها خلال ٢٠١٩، اما في ٢٠٢١ قامت بعض الشركات الأجنبية بسحب الأموال من البلاد بسبب التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة في أماكن أخرى، كما ان هناك جاذبية متزايدة للشركات متعددة الجنسيات للاحتفاظ بالنقود في الخارج بدلا من الصين، لأن الاقتصادات المتقدمة كانت ترفع أسعار الفائدة، في حين كانت بكين تخفضها لتحفيز الاقتصاد.

جدول (٩) تقدير الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة في النموذج الصيني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
YC(-1)	-0.114549	0.219380	-0.522146	0.6104
XC2	1612.893	968.3306	1.665643	0.1197
XC3	-159486.1	31408.58	-5.077787	0.0002
XC3(-1)	71297.90	39129.35	1.822108	0.0915
XC4	11836.64	21734.26	0.544608	0.5952
XC4(-1)	-40239.58	21089.65	-1.908024	0.0787
XC5	-1639.249	2022.105	-0.810664	0.4321
XC5(-1)	3519.356	2219.177	1.585883	0.1368
C	2345059.	562288.0	4.170565	0.0011
R-squared	0.927598	F-statistic	20.81923	
Adjusted R-squared	0.883043	Prob (F-statistic)	0.000003	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

هـ- تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error correction Model

اشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (نموذج الفترة قصيرة الاجل) الواردة بجدول (١٠) ان متغير سعر الصرف هو متغير معنوي احصائيا، واشارته سالبة اي توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين، اي ان زيادة سعر الصرف بمقدار ١ يوان فيؤدي الي انخفاض الاستثمار الاجنبي في الصين بواقع ١٥٩,٤٨٦ مليار دولار في المدى القصير.

جدول (١٠) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XC3)	-159486.1	21697.07	-7.350580	0.0000
D(XC4)	11836.64	12909.39	0.916902	0.3759
D(XC5)	-1639.249	1325.348	-1.236844	0.2380
CoIntEq(-1)*	-1.114549	0.155245	-7.179296	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

و- تقدير النموذج طويل الاجل

اشارت نتائج لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين طويل الاجل الواردة بجدول (١١) الي ان العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة عكسية ذو أثر معنوي احصائي اي ان زيادة سعر الصرف بمقدار ١ يوان تؤدي الي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين بنحو ٧٩,١٢٤ مليار دولار. كما تبين ان العلاقة بين معدل العمالة والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة عكسية معنوية فكلما زاد معدل العمالة بمقدار ١٪ فتؤدي الي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بنحو ٢٥,٤٨٣ مليار دولار، وقد يرجع ذلك الي التعديلات في إجمالي بنود "قائمة التشجيع" مع نسخها لعام ٢٠١٩ والتي تجسد مطالب تحسين الصناعات والارتقاء بمستواها والتنمية المتناسقة بين المناطق، وتشجع الأموال الأجنبية على التدفق إلى قطاع التصنيع المتقدم وصناعة الخدمات الحديثة، ومجالات تصنيع متطورة مثل الذكاء الاصطناعي والدوائر المتكاملة، بالإضافة إلى مجالات لها علاقة بمعيشة الناس مثل الخدمات اللوجستية والمعلوماتية الحديثة. ايضاً وباء كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ ألحق صدمات كبيرة بسلسلة الصناعات وسلسلة العرض على نطاق العالم. رغم أن الصين سيطرت على الوباء أولاً وحققت الانتعاش الاقتصادي، فإن سلسلة الإمداد للصناعات المعنية تأثرت بالفعل.

جدول (١١) النتائج المقدرة لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين على المدى الطويل خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XC2	1447.127	793.1998	1.824416	0.0911
XC3	-79124.58	13037.37	-6.069058	0.0000
XC4	-25483.80	10420.85	-2.445463	0.0295
XC5	1686.878	2591.409	0.650950	0.5264
C	2104044.	497699.1	4.227542	0.0010

$$EC = YC - (1447.1265*XC2 - 79124.5850*XC3 - 25483.8011*XC4 + 1686.8776*XC5 + 2104043.8147)$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ز- الاختبارات التشخيصية

أوضحت البيانات الواردة بجدول (١٢) نتائج الاختبارات التشخيصية لمدي ملائمة النموذج واستقراره، وأشارت نتائج هذه الاختبارات وهي الارتباط التسلسلي Serial Correlation، واختبار ثبات التباين Heteroskedasticity، واختبار التوزيع الطبيعي Normality ان نموذج الدراسة اجتاز جميع الاختبارات التشخيصية، ليست لها دالة احصائية وهو ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي وانعدام ثبات التباين بالنموذج، بالإضافة الي وجود تقارب بين القيم لمقده والقيم الحقيقية وهو ما يظهر جودة النموذج المقدر والاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

جدول (١٢) الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	Probability
Normality	0.74
Heteroskedasticity Test	0.163
Serial Correlation LM Test	0.06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

٧-٢-٢ التحليل القياسي لنموذج محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الي مصر

أ- اختبار جذر الوحدة

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة (جدول ١٣) تم اختبار لديكي فولر، وذلك بتطبيق اختبار السكون لمتغيرات الدراسة unit root test جذر الوحدة بالصيغة الخطية (بدون حد ثابت وإتجاه، مع حد ثابت، ومع حد ثابت وإتجاه).

جدول (١٣) نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي - فولر لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر الي مصر

المتغير	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	حالة التكامل
Y	المستوي	-0.27	-1.72	غير مستقر
	الفرق الاول	-3.48*	-3.49**	مستقر
X1	المستوي	2.01	0.31	غير مستقر
	الفرق الاول	-2.046**	-2.86	مستقر
X2	المستوي	-0.42	-1.37	غير مستقر
	الفرق الاول	-3.56*	-3.48**	مستقر
X3	المستوي	1.59	0.09	غير مستقر
	الفرق الاول	-2.98*	3.33**	مستقر
X4	المستوي	0.24	-2.13	غير مستقر
	الفرق الاول	-2.5**	-2.43	مستقر
X5	المستوي	-0.58	-3.01**	غير مستقر
	الفرق الاول	-5.63*	-5.53**	مستقر

(**) معنوي عند مستوى ٥٪، (*) معنوي عند مستوى ١٪.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

وأوضحت النتائج سكون المتغيرات الدراسة عند الفروق الأولى أي انها متكاملة من الدرجة الأولى بدون حد ثابت واتجاه عام ومع الحد الثابت، كما أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل علي حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وبالتالي التكامل المشترك بين المتغيرات غير المستقرة يمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

ب- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني

لتحديد درجة التأخير المثلى، تم تقدير VAR Lag Order Selection Criteria وذلك بالاعتماد على عدد من المعايير المعلوماتية متمثلة في كل من معيار المعلومات Akaike ، ومعيار FPE ، ومعيار LR ، ومعيار SC ، ومعيار HQ ، ويتبين من نتائج جدول (١٤) أن تلك المعايير تشير إلي ضرورة أخذ فترة إبطاء واحده ، وذلك لمراعاة درجات الحرية عند تقدير النموذج، كما هو موضح في جدول (١٤).

جدول (١٤) معايير تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لمتغيرات الدراسة في الصيغة الخطية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-626.3954	NA	3.74e+17	57.49049	57.78805	57.56059
1	-483.2633	195.1802*	2.53e+13*	47.75121*	49.83411*	48.24188*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ج- إختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهج ال Bound test

علي ضوء كل من تحديد درجة التأخير المثلى، واختبار الاستقرار، اتضح أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وبتطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك Test ، أكدت النتائج الموضحة بجدول (15) لاختبار الحدود للتكامل المشترك أن المتغيرات التفسيرية المدروسة متكاملة عند مستوى معنوية ١٪، وتبلغ قيمة F-Statistic = ٤,٤٩ أي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى المناظر لها عند مستوى معنوية ١ ٪ والتي تبلغ ٤,١٥.

جدول (١٥) نتائج اختبار الحدود للنموذج F- Bound Test

F-statistic = 4.486		K=5	
Critical value bond			
المعنوية	I(0)	I(1)	
10%	2.08	3	
5%	2.39	3.38	
2.5%	2.7	3.73	
1%	3.06	4.15	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

د- تقدير نموذج ARDL

اشارت نتائج تقدير نموذج ARDL الواردة بجدول (١٦) ان قيمة معامل التحديد $0.83,89$ اي ان المتغيرات المستقلة تفسر الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر في هذا النموذج بنسبة $0.83,89$ ٪ وهي نسبة تفسيرية قوية، كما ان قيمة فيشر المحسوبة تساوي $8,46$ وهي أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يفسر ان النموذج بأكمله له دلالة معنوية. كما نلاحظ ان متغير معدل الانفتاح التجاري المتأخر بفترة زمنية واحدة $X2(-1)$ ذو دلالة معنوية مؤكدة مما يدل علي تاثيره علي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر، اي ان زيادة معدل الانفتاح التجاري بمعدل 1 ٪ تؤدي الي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر بنحو $157,59$ مليار دولار. كما تبين ان معدل تكوين الكتلة النقدية ذو تأثير طردي معنوي علي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر، وبزيادة معدل تكوين الكتلة النقدية ب 1 ٪ تؤدي الي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بحوالي $269,44$ مليار دولار.

اما عن التأثير غير المعنوي لكل من معدل العمالة فقد يرجع الي معاناة سوق العمل المصري من اختلالات بين العرض والطلب من العمل سواء في العدد او المهارت والاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية وكذلك الاختلال النوعي بين الذكور والاناث الي جانب الاختلال بين الاجور والانتاجية (فهيمى، ايناس ٢٠١٨).

اما الاثر غير المعنوي لمعدل نمو الكتلة النقدية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي مصر نظرا لبرامج الاصلاح الاقتصادية والتنموية التي تزامنت مع قوانين الاستثمار المتعاقبه واخرها قانون ٧٢ لعام ٢٠١٧ وتعديلاتها وذلك تماشيا مع مقتضيات البرنامج الوطنى للاصلاح الهيكلى فى مرحلته الاولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) ثم مرحلته الثانية فى (٢٠٢١-٢٠٢٤).

وبالنسبة للأثر غير المعنوي لمعدل الانفتاح التجاري على الاستثمار الاجنبي المباشر فقد يرجع الي بعض القيود التجارية التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الصادرات إلى الدول الأخرى، خاصة في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، حيث تقوم الاستثمارات الأجنبية باستيراد موادها الوسيطة من الخارج.

جدول (١٦) تقدير الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة في النموذج المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.090330	0.191978	0.470519	0.6458
X1	1.533578	1.276924	1.200994	0.2512
X2	101.9146	86.40451	1.179506	0.2593
X2(-1)	157.5907	72.86754	2.162701	0.0498
X3	268.8379	220.4130	1.219701	0.2442
X4	-886.4897	1014.740	-0.873613	0.3982
X4(-1)	962.9450	796.1054	1.209570	0.2480
X5	269.4446	76.61093	3.517052	0.0038
C	-21022.88	12633.23	-1.664093	0.1200
R-squared	0.838931		F-statistic	8.463866
Adjusted R-squared	0.739812		Prob(F-statistic)	0.000451

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

هـ- تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error correction Model

أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (نموذج الفترة قصيرة الاجل) الواردة بجدول (١٧) ان متغير معدل الانفتاح التجاري ذو أثر طردي معنوي احصائيا، مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر، اي ان زيادة معدل الانفتاح التجاري مقدار ١٪ فيؤدي الي زيادة الاستثمار الاجنبي في مصر بواقع ١٠١,٩١ مليار دولار في المدى القصير.

جدول (١٧) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X2)	101.9146	38.40585	2.653622	0.0199
D(X4)	-886.4897	543.9201	-1.629816	0.1271
CointEq(-1)*	-0.909670	0.134263	-6.775268	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

و- تقدير النموذج طويل الاجل

أشارت نتائج لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر طويل الاجل الواردة بجدول (١٨) الي ان معدل الانفتاح التجاري ذو أثر معنوي احصائي على الاستثمار الاجنبي المباشر اي ان زيادة معدل الانفتاح التجاري ١٪ تؤدي الي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر بنحو

٢٨٥,٢٧ مليار دولار ، كما تبين ان العلاقة بين معدل الكتلة النقدية والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طردية معنوية فكلما زاد معدل الكتلة النقدية بمقدار ١٪ فتؤدي الي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بنحو ٢٩٦,٢ مليار دولار وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

جدول (١٨) النتائج المقدرة لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر علي المدى الطويل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	1.685861	1.443353	1.168017	0.2638
X2	285.2739	70.36046	4.054464	0.0014
X3	295.5333	224.6246	1.315676	0.2110
X4	84.04722	516.7371	0.162650	0.8733
X5	296.2002	89.19865	3.320681	0.0055
C	-23110.43	12723.10	-1.816415	0.0924

$$EC = Y - (1.6859 \cdot X1 + 285.2739 \cdot X2 + 295.5333 \cdot X3 + 84.0472 \cdot X4 + 296.2002 \cdot X5 - 23110.4318)$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ز- الاختبارات التشخيصية

اوضحت البيانات الواردة بجدول (١٩) نتائج الاختبارات التشخيصية لمدي ملائمة النموذج واستقراره، و اشارت نتائج هذه الاختبارات وهي الارتباط التسلسلي Serial Correlation، واختبار ثبات التباين Heteroskedasticity، واختبار التوزيع الطبيعي Normality ان نموذج الدراسة اجتاز جميع الاختبارات التشخيصية، ليست لها دالة احصائية وهو ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي وانعدام ثبات التباين بالنموذج، بالاضافة الي ووجود تقارب بين القيم لمقده والقيم الحقيقية وهو ما يظهر جودة النموذج المقدر والاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

جدول (١٩) الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	Probability
Normality	0.68
Heteroskedasticity Test	0.43
Serial Correlation LM Test	0.26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

(٨) المحددات السياسية والتشريعية والقانونية

وهي تلك العوامل ذات البعد السياسي والقانوني والتي تشكل في مجملها مناخ أو بيئة محفزة للاستثمار أو غير محفزة له، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- أ- **الاستقرار السياسي:** كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، كلما كان ذلك مستقطبا وجاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، وهذا ما أكدتها العديد من الدراسات، حيث أن التغيرات المفاجئة في التوجهات السياسية والإقتصادية لأي نظام سياسي غير مستقر عوامل تؤثر على مصالح المستثمر الأجنبي ومن ثم قراراتهم.
- ب- **القيود السياسية والأمنية:** تؤثر القيود السياسية والأمنية التي تضعها العديد من الدول على قرار المستثمر الأجنبي سواء بالدخول إلى هذا السوق للاستثمار أو حتى بقرار الإستمرار في هذا السوق أو الدولة، مثل قيام الحكومة بتزويد الشركات الأجنبية بمعلومات وبيانات غير دقيقة وغير وافية بحجة عدم توفرها وندرتها أو لأغراض سياسية وأمنية مختلفة.
- ج- **النواحي التشريعية والقانونية:** المحددات التشريعية من العوامل الهامة التي تؤثر على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن إستقرار التشريعات التي تحكم عمل الاستثمار الأجنبي المباشر توضح مدى اهتمام الدولة بجذب الاستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية والخدمات المقدمة لها، والتي توضح في مجملها مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي، تعد تهيئة المناخ الاستثماري في مصر واحدا من أهم مكاسب فترة الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها مصر في الأونة الأخيرة، وجاءت التعديلات التشريعية في مقدمة جهود تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وسهولة الأعمال، وفتح الباب أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي للمساهمة في زيادة معدلات التشغيل، والنمو، وتوفير فرص العمل للشباب.
- د- **حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي:** من العوامل الهامة التي تؤثر على مناخ وبيئة الأعمال بأى دولة كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي، حيث أنه كلما تحقق مستوى منخفض من الفساد ومستوى مرتفع من الاستقرار السياسي فإن هذا يسهم في توفير البيئة الملائمة والمواتية لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدولة، ويمكن قياس مدى سيادة الفساد بالقطاع العام في كل دولة باستخدام مؤشر مدركات الفساد وهو أكثر مقاييس الفساد المستخدمة في مختلف البلدان حول العالم. ، ويُعرف هذا المؤشر بدقة، وهو يقيس أوجه فساد محددة ممثلة في: الرشوة، ومدى استغلال المسؤولين لمنصبهم، البيروقراطية الزائدة، فعالية الاحكام القضائية، الحماية القانونية، تحويل المال بشكل غير قانوني، قدرة الحكومة علي احتواء الفساد، المحسوبية، كفاية قانون الإفصاح المالي، سيطرة مصالح فئة صغيرة علي الدولة، إتاحة المعلومات حول الشأن العام. وتتراوح قيمته بين (٠ الي ١٠٠) حيث تمثل "صفر" اعلي مستوي الفساد و"١٠٠" اقل مستوي فساد، ويقدر كمتوسط حسابي للمؤشرات الفرعية التالية: استطلاع رأي التنفيذيين- مؤشر التحول - الدليل العالمي لمخاطر البلدان- تصنيف المخاطر - مشروع انماط الديمقراطية. ووفقا للبيانات الواردة بجدول (٢٠)، اتجه مؤشر إدراك الفساد في الصين نحو الصعود من ٣٩ عام ٢٠١٨ حتى ٤٥ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، واستقرت عن المرتبة ٦٥ عالميا، بينما انخفضت قيمة مؤشر الفساد في مصر من ٣٥ في ٢٠١٨ الي ٣٠ في ٢٠٢٢ واستقرت في المرتبة ١٣٠ عالميا.

جدول (٢٠) مؤشر إدراك الفساد في مصر والصين خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
الصين	المؤشر	39	41	42	45
	الرتبة	87	80	78	65
مصر	المؤشر	35	35	33	30
	الرتبة	105	106	117	130

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على <https://www.transparency.org>

٩- محددات بيئة وسهولة ممارسة الأعمال

يعد توفر البيئة الملائمة للاستثمار الأجنبي من أهم العوامل الجاذبة له، ويمكن إيضاح إلى أي مدى هناك بيئة مواتية وسهولة للأعمال تساهم في جذب المستثمر الأجنبي فيما يلي:

أ- مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي

يعد مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة للمستثمرين وصانعي السياسات المهتمين بالاستثمار الأجنبي. إنه يوفر صورة شاملة لسياسات ولوائح الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد، ويمكن أن تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة حول مكان استثمار رأس مالهم. يمكن أن يوفر أيضاً رؤى قيمة لصانعي السياسات الذين يتطلعون إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين القدرة التنافسية لبلدهم في الاقتصاد العالمي. يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر - ١) وعادة ما ينظر إلى البلدان التي تحتل المرتبة العالية على المؤشر على أنها وجهات أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، لأن لديها حواجز أقل أمام الدخول والسياسات الداعمة للمستثمرين الأجانب، بينما تواجه البلدان التي تحتل المرتبة المنخفضة على المؤشر تحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث قد يرى المستثمرون أنها تتمتع ببيئة تنظيمية أقل داعمة. ويتضمن هذا المؤشر على (٨) مؤشرات فرعية تتمثل في الآتي:

١- القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة: يقيس مدى التزام من يحكمون بالقانون، ويتضمن على الوسائل الدستورية والمؤسسية التي يتم من خلالها تحديد صلاحيات الحكومة، ومدى خضوع المسؤولين والقضاء للمساءلة بموجب القانون. كما أنها تشمل أيضاً الصحافة الحرة والمستقلة.

٢- غياب الفساد: يفترض ثلاثة أشكال وهم الفساد والرشوة، واختلاس المصالح العامة أو الخاصة للأموال العامة أو الموارد الأخرى. يتم فحص هذه الأشكال الثلاثة من الفساد فيما يتعلق بالمسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والجيش، والشرطة، والهيئة التشريعية.

٣- الانفتاح الحكومي: يقاس انفتاح الحكومة من خلال مدى مشاركة الحكومة للمعلومات، وتمكين الأشخاص من خلال الأدوات اللازمة لمساءلة الحكومة، وتعزيز مشاركة المواطنين في مداورات السياسة العامة. ويقاس هذا العامل ما إذا كان يتم نشر القوانين الأساسية والمعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية ويقوم أيضاً جودة المعلومات التي تنشرها الحكومة.

٤- الحقوق السياسية: يركز على قائمة من الحقوق الراسخة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدستور، كما أنه يري أن نظام القانون الذي يفشل في احترام حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي لا يستحق نظام سيادة الدستور.

- ٥- الامن والامان: يقيس مدى توفير المجتمع لأمن الأشخاص والممتلكات، يعد الأمن أحد الجوانب المحددة لأي مجتمع يسوده سيادة القانون، وهو وظيفة أساسية للدولة.
- ٦- الإنفاذ التنظيمي: يقيس مدى تنفيذ اللوائح وإنفاذها بشكل عادل وفعال. تنظم اللوائح، القانونية والإدارية، السلوكيات داخل الحكومة وخارجها.
- ٧- العدالة المدنية: يقيس ما إذا كان الأشخاص العاديون قادرين على حل مظالمهم بشكل سلمي وفعال من خلال نظام العدالة المدنية. وكذلك ما إذا كانت أنظمة العدالة المدنية خالية من التمييز والفساد والتأثير غير السليم من قبل الموظفين العموميين. ويفحص ما إذا كانت إجراءات المحكمة تتم دون تأخير غير معقول وما إذا كانت القرارات يتم تنفيذها بشكل فعال.
- ٨- العدالة الجنائية: يقوم بتقييم نظام العدالة الجنائية في الدولة. ويشكل الآلية التقليدية لمعالجة المظالم ورفع الدعاوى ضد الأفراد بسبب جرائم ضد المجتمع. ينبغي لتقييم تنفيذ العدالة الجنائية أن يأخذ في الاعتبار النظام بأكمله، بما في ذلك الشرطة والمحامون والمدعون العامون والقضاة والسجون.

جدول (٢١) مؤشر سيادة القانون في مصر والصين خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	السنة
مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي الصين						
0.34	0.32	0.31	0.32	0.33	0.4	القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة
0.54	0.53	0.53	0.53	0.55	0.55	عامل غياب الفساد
0.42	0.4	0.38	0.43	0.42	0.45	عامل الانفتاح الحكومي
0.29	0.26	0.27	0.29	0.32	0.31	عامل الحقوق الأساسية
0.80	0.81	0.81	0.78	0.79	0.8	عامل النظام والامن
0.48	0.48	0.49	0.49	0.48	0.48	عامل الإنفاذ التنظيمي
0.53	0.51	0.52	0.53	0.54	0.54	عامل العدالة المدنية
0.46	0.45	0.45	0.45	0.47	0.48	عامل العدالة الجنائية
0.48	0.47	0.47	0.48	0.49	0.5	المؤشر (العام) سيادة القانون
---	69	69	62	57	54	الاهمية النسبية
مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي مصر						
0.28	0.26	0.24	0.27	0.29	0.33	القيود المفروضة على عامل صلاحيات الحكومة
0.39	0.38	0.38	0.4	0.4	0.4	عامل غياب الفساد
0.23	0.23	0.22	0.22	0.22	0.25	عامل الانفتاح الحكومي
0.27	0.25	0.24	0.28	0.29	0.3	عامل الحقوق الأساسية
0.57	0.63	0.63	0.57	0.51	0.51	عامل النظام والامن
0.35	0.36	0.36	0.37	0.35	0.31	عامل الإنفاذ التنظيمي
0.38	0.38	0.37	0.39	0.38	0.38	عامل العدالة المدنية
0.38	0.34	0.34	0.37	0.41	0.42	عامل العدالة الجنائية
0.36	0.35	0.35	0.36	0.36	0.36	المؤشر (العام) سيادة القانون
---	135	136	125	121	110	الاهمية النسبية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على www.worldjusticeproject.org.

وباستقراء البيانات والتقديرات الواردة في جدول (٢١) والتي اشارت الي قيمة المؤشر العام لسيادة القانون في الصين تراوحت قيمته من ٠,٥ في عام ٢٠١٨، واستمرت في التراجع الي ان استقرت عند القيمة ٠,٤٧ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢١ بمتوسط ٠,٤٨ واستقرت عند المرتبة ٦٩ عالميا. مما يدل على ان الصين واجهة معتدلة في جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي، وتتمتع ببيئة تنظيمية معتدلة، و اشارت البيانات ايضا ان مؤشر النظام والامن هو أقوى مؤشر فرعي، وبلغت قيمته ٠,٨، بينما كان مؤشر القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة هو الاقل بقيمة قدرت بنحو ٠,٣٤ خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ومن جهة اخري، اشارت البيانات الواردة بجدول (٢١) الي ان قيمة المؤشر العام للقيود التنظيمية للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر تراوحت ٠,٣٦ خلال السنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، الي ٠,٣٥ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ واستقرت عند المرتبة ١٣٥ عالميا، اي ان الاقتصاد المصري من الواجهات الاقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، لأن لديها حواجز أمام الدخول والسياسات الداعمة للمستثمرين الأجانب، وتحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد يرى المستثمرون أنها تتمتع ببيئة تنظيمية أقل داعمًا، واتضح ايضا ان مؤشر النظام والامن هو أقوى مؤشر فرعي، وبلغت قيمته ٠,٥٧، بينما كان مؤشر الانفتاح الحكومي هو الاقل بقيمة ٠,٢٣ خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ب- المؤشر العام للحرية الاقتصادية

يعتمد المؤشر على قياس مستويات الحرية الاقتصادية وانعكاس البيئة الاقتصادية وريادة الاعمال في جميع دول العالم بطريقة متوازنة بقدر الامكان، وذلك من خلال قياس وتقييم (١٢) مؤشر فرعي مجمعة في أربع ركائز رئيسية يعتمدها المؤشر للبيئة الاقتصادية والتي تمثل موضع علم سياسات الحكومات على مستوى العالم وهي: سيادة القانون، حجم الحكومة، انفتاح الاسواق، الكفاءة التنظيمية. تصنف اقتصاديات الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من ١٠٠ (الاسوء) إلى ١٠٠ (الافضل).

ويتم الحصول على الدرجة الكلية عبر حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها، وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كالاتي:

- دول ذات اقتصاد حر، إذا كانت قيمة المؤشر بين ٨٠ و ١٠٠
- دول ذات اقتصاد حر غالبًا، إذا كانت قيمة المؤشر بين ٧٠ و ٧٩,٩.
- دول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين ٦٠ و ٦٩,٩.
- دول ذات اقتصاد غير حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين ٥٠ و ٥٩,٩.
- دول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين ٠ و ٤٩,٩.

وباستعراض البيانات والمؤشرات الواردة في جدول (٢٢) الذي يوضح قيم المؤشر العام للحرية الاقتصادية ومكوناتها الفرعية في الصين بقيمة بلغت ٥٦,٤٢ والتي تشير الي ان الصين من الدول ذات الاقتصاد غير الحر خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) بحد ادني ٤٨ عام ٢٠٢٢ وحد أقصى ٥٩,٥ عام ٢٠٢٠، كما اشارت البيانات ايضا ان مؤشر حرية التجارة هو أقوى مؤشر من ضمن مكونات المؤشر العام للحرية الاقتصادية، وبلغت قيمته ٧٦,٢، بينما كان مؤشر الحرية المالية هو الاقل بقيمة قدرت بنحو ٢٠ خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

واتضح ايضا من البيانات الواردة في جدول (٢٢) ان قيمة المؤشر العام للحرية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بقيمة بلغت ٥٢,٩٤ والتي تشير الي ان مصر ايضا من الدول ذات الاقتصاد غير الحر خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بحد ادني ٤٩,١ عام ٢٠٢٢ وحد أقصى ٥٥,٧ عام ٢٠٢٠، وباستقراء قيم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية تبين ان مؤشر مصروفات الحكومة هو الاقوي بقيمة ٧٠,٣٨، بينما كان مؤشر الصحة المالية هو الاقل بقيمة ٢,٧٤ وذلك خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

جدول (٢٢) المؤشر العام للحرية الاقتصادية ومكوناتها الفرعية في الصين ومصر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

Year	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	العبء الضريبي	مصروفات الحكومة	الصحة المالية	حرية الادارة	حرية العمل	حرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية	المؤشر العام
المؤشر العام للحرية الاقتصادية في الصين													
2018	46.7	47.3	65.4	70.4	71.6	85.9	54.9	61.4	71.4	73.2	25	20	57.8
2019	49.9	49.1	75.2	70.4	70.1	76	56.2	64.2	71.9	73	25	20	58.4
2020	60.9	46	76.3	70.4	67.9	67.5	76.8	64.4	71.1	72.4	20	20	59.5
2021	62.2	46.4	71.5	72.6	67.6	54.8	80.2	64.9	69.8	71.2	20	20	58.4
2022	43.7	39.3	37.4	71.2	64.2	11.1	68.8	57.2	70	73.2	20	20	48
المتوسط	52.68	45.62	65.16	71	68.28	59.06	67.38	62.42	70.84	72.6	22	20	56.42
المؤشر العام للحرية الاقتصادية في مصر													
2018	32.7	32.2	52	84.2	65.1	1.2	71.5	51.5	69.6	70.9	60	50	53.4
2019	37	29.2	48.3	85.2	68.1	0	65.9	51.6	62.3	71.8	60	50	52.5
2020	48.5	34	51.2	86.1	69.9	2.8	62	51.5	61.3	70.2	60	50	54
2021	51.2	37	54	86.9	73.1	6	62.7	51.4	64.3	67	65	50	55.7
2022	39	28.7	22.1	87.1	75.7	3.7	54.1	32.9	70.9	60.2	65	50	49.1
المتوسط	41.68	32.22	45.52	85.9	70.38	2.74	63.24	47.78	65.68	68.02	62	50	52.94

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Explore the Data, 2022 Index of Economic Freedom

ج- مؤشر سهولة ممارسة الاعمال

هو مؤشر يقيس سهولة ممارسة الأعمال التجارية في ١٩٠ دولة في جميع أنحاء العالم، استنادًا إلى عشرة من المؤشرات مثل بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توفير الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على ائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، تسوية الافلاس. وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على توفير معيار للدول لتقييم وتنظيم بيئة أعمالها وتحديد مجالات التحسين، كما يوفر للمستثمرين معلومات قيمة عن سهولة ممارسة الأعمال التجارية في اقتصادات مختلفة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة حول مكان استثمار رأس مالهم من أجل جذب المزيد من الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي مما يساعد صانعي السياسات وقادة الأعمال على تطوير استراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد وجذب المزيد من الاستثمار.

جدول (٢٣) مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الصين ومصر لها خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

سهولة ممارسة الأعمال	المحاور ال ١٠ المكونة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال										العام
	تسوية الإفلاس	انفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمرين	الحصول على ائتمان	تسجيل الملكية	توفير الكهرباء	استخراج تراخيص البناء	بدء النشاط التجاري	
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الصين											
65.29	55.82	78.23	69.91	62.9	48.33	60	76.15	68.83	47.28	85.47	2018
78	56	5	97	130	119	68	41	98	172	93	الترتيب
73.64	55.82	78.97	82.59	67.53	60	60	80.08	92.01	65.16	93.52	2019
46	61	6	65	114	64	73	27	14	121	28	الترتيب
77.9	62.1	80.9	86.5	70.1	72	60	81	95.4	77.3	94.1	2020
31	51	5	56	105	28	80	28	12	33	27	الترتيب
72.28	57.91	79.37	79.67	66.84	60.11	60.00	79.08	85.41	63.25	91.03	المتوسط
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في مصر											
56.22	38.89	42.75	42.23	50.67	55	50	55.5	71.24	71.43	84.53	2018
128	115	160	170	167	81	90	119	89	66	103	الترتيب
58.56	42.27	42.75	42.23	52.73	58.33	65	55	71.41	71.77	84.11	2019
120	101	160	171	159	72	60	125	96	68	109	الترتيب
60.1	42.2	40	42.2	55.1	64	65	55	77.9	71.2	87.8	2020
114	104	166	171	156	57	67	130	77	74	90	الترتيب
58.29	41.12	41.83	42.22	52.83	59.11	60.00	55.17	73.52	71.47	85.48	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

<https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business>

يتراوح قيمته ما بين صفر و ١٠٠، حيث يمثل صفر أدنى أداء و ١٠٠ الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني درجة ٧٥ في أنّ الاقتصاد كان على مسافة ٢٥ نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيد من أفضل أداء سجل في جميع الاقتصادات وعبر الزمن. وايضا تشير درجة ٨٠ إلى تحسن الاقتصاد، وبهذه الطريقة يتكامل مقياس المؤشر من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصادات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.

واشارت البيانات الواردة في جدول (٢٣)، الي اتجاه قيمة المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال في الصين نحو الصعود وبلغت قيمته ٧٢,٢٨ خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) الامر الذي يشير الي تحسن الاقتصاد الصيني اي أن الاقتصاد كان على مسافة ٢٧,٧٢ نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء، ويؤكد علي ذلك تقدم الصين الي المرتبة ٣١ عالميا عام ٢٠٢٠ بعد ان كانت في المرتبة ٧٨ في عام ٢٠١٨، و اشارت البيانات ايضا الي ان المحاور المكونة للمؤشر العام لسهولة الاعمال اتجهت ايضا نحو الصعود، وحقق محور بدء النشاط التجاري اعلي قيمة بلغت ٩١,٠٣ بينما حقق محور تسوية الإفلاس اقل قيمة بلغت ٥٧,٩١، وذلك خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

ومن جهة اخرى اشارت البيانات الواردة في جدول (٢٣) الي ان قيم مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في مصر اتجهت ايضا نحو الصعود، وقدرت قيمته بنحو ٥٨,٢٩ خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) اي أن الاقتصاد المصري على مسافة ٤١,٧١ نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء. ووضحت البيانات ايضا الي تقدم مصر من المرتبة ١٢٨ عالميا في عام ٢٠١٨ الي المرتبة ١١٤ في ٢٠٢٠. واتضح ايضا ان محور محور بدء النشاط التجاري هو الاعلي بقيمة بلغت ٨٥,٤٨ بينما حقق محور تسوية الافلاس اقل قيمة بلغت ٤١,١٢، وذلك خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

نخلص مما سبق إستعراضه وجود العديد من المحددات ذات التأثير المباشر على قرار المستثمر الأجنبي، وكذا مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يستلزم الأمر دراسة هذه العلاقة التشابكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المحددات الاقتصادية ذات التأثير المباشر عليه.

النتائج والتوصيات

اهم ما توصلت لها الدراسة من نتائج

- ١- ان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي دولة الصين جاء في المرتبة الثانية بقيمة بلغت ٢٣٩,٩٧ مليار دولار وتمثل ١٤,٩٠٪ من اجمالي قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق بالسوق العالمي، بينما الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر جاء في المرتبة ٤١ بقيمة بلغت حوالي ٧,٩١ مليار دولار وتمثل نحو ٠,٤٩٪ من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي السوق العالمي وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٦,٩٧٪ خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).
- ٢- أن هونج كونج من اهم الدول التي توجه استثمارها نحو الصين، بقيمة بلغت ١٧٢,٩٦ مليار دولار وتمثل نحو ٧٢,٠٨٪ من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين، بينما تبين كل من ايطاليا والامارات والولايات المتحدة من اهم الدول التي توجه استثماراتهم نحو السوق المصري، بقيمة بلغت ١,٢٦ و ١,٠٦ و ٠,٨١ مليار دولار وتمثل نحو ١٥,٩٤٪ و ١٣,٤٠٪ و ١٠,٢٢٪ علي التوالي من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر خلال متوسط الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).
- ٣- و اشارت التقديرات ان قطاعات كل من: الصناعة، والتجارة، والبحث العلمي من اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الصين بقيمة قدرت بحوالي ٥٦,١٧ و ٤٧,٨٨ و ٣٥,١٠ مليار دولار وتمثل ٢١,٦٨٪ و ١٨,٤٨٪ و ١٣,٥٥٪ علي التوالي من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر، بينما تبين ان قطاع التعدين من اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في السوق المصري بقيمة بلغت ١,٦٨ مليار دولار وتمثل ٢٢,٥٣٪ من مجمل الاستثمار الاجنبي المباشر خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢).
- ٤- ان معدل التضخم في الصين قدر بنحو ٧,٨٪، وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٢,١٧٪، وعلى الصعيد الاخر، كان متوسط معدل التضخم في مصر اعلي من الصين وقدر بنحو ٩,٧٧٪ وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٧,٤٢٪ خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٥- ان متوسط سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الامريكي بلغت ٧,١٣ يوان/ دولار بينما بلغ متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي ٨,٨٨ جنيه/ دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

- ٦- ان متوسط معدل الانفتاح التجاري في الصين قدر بحوالي ٤٨,٨٥٪ وبمعدل نمو متزايد قدره ١,١٨٪ بينما في مصر قدر معدل الانفتاح التجاري بنحو ٥٠,٧٠٪ خلال متوسط فترة الدراسة وبمعدل نمو متناقص قدره ٠,٢٢٪ خلال متوسط الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠).
- ٧- اتجاه الناتج المحلي الاجمالي في الصين نحو الصعود وبلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي في الصين حوالي ٧,٨٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)، وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ١٢,٤٢٪، بينما اشارت البيانات الي تذبذب السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي في مصر بين الصعود والهبوط وبلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في مصر ٢٢٧,١٧ مليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متزايد قدر بنحو ٧,٠٣٪.
- ٨- اتضح ان متوسط معدل العمالة في الصين قدر بنحو ٥٧,٢٥٪ خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متناقص بدرجة طفيفة قدره ٠,٢٪، بينما تبين ان متوسط معدل العمالة في مصر قدر بنحو ٣٠,٣٠٪ خلال الفترة السابق الاشارة اليها وبمعدل نمو متزايد بدرجة طفيفة بلغ قدرها ٠,٠٤٪.
- ٩- بلغت قيمة اجمالي الادخار في الصين حوالي ٣٦٢٩,٩٩ مليار دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٠) وبمعدل نمو متزايد قدره ١٣,٦٦٪، وبالاشارة الي اجمالي الادخار بالاقتصاد المصري، تبين ان متوسط الادخار بلغ حوالي ٣٣,٤٥ مليار دولار، وبمعدل نمو متزايد قدره ٥,٥٥٪.
- ١٠- تبين ان متوسط تكوين راس المال في الصين بلغ حوالي ٣٤٣٦,٨٤ مليار دولار وبمعدل نمو متزايد قدرة ١٣,٦٥٪، كما تبين ان متوسط تكوين راس المال في مصر بلغ حوالي ٣٨,٥١ مليار دولار بمعدل نمو متزايد قدره ٦,٣٩٪.
- ١١- تبين ان العلاقة بين سعر الصرف اليوان الصيني مقابل الدولار والاستثمار الاجنبي المباشر عكسية معنوية مؤكدة اي ان زيادة سعر الصرف بمعدل ١ يوان / الدولار تؤدي الي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي الصين بنحو ١٥٩,٤٨٦ مليار دولار بينما كان تأثير كلا من معدل العمالة ومعدل الانفتاح التجاري وبمعدل نمو الكتلة النقدية غير معنوي.
- ١٢- تبين ان معدل الانفتاح التجاري المتأخر بفترة زمنية واحدة I-2(X) ذو دلالة معنوية طردية مؤكدة مما يدل على تأثيره على الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر، اي ان زيادة معدل الانفتاح التجاري بمعدل ١٪ تؤدي الي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر بنحو ١٥٧,٥٩ مليار دولار. كما تبين ان معدل تكوين الكتلة النقدية ذو تأثير طردية معنوي على الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الي مصر، وبزيادة معدل تكوين الكتلة النقدية ب١٪ تؤدي الي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بحوالي ٢٦٩,٤٤ مليار دولار.
- ومما سبق انه على الرغم من تعدد وتنوع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي في مصر الا انها لا تزال لا ترقى للمستوى المطلوب وهذا لعدم تحسن مناخ وبيئة الاستثمار وكذلك بسبب عدة مشاكل وعراقيل إدارية كالبيروقراطية والبطء في منح التراخيص والاعتمادات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يقلل من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ناحية اخرى اتضح ان الصين تمكنت من بناء اقتصاد تنافسي من خلال رسم خطط واستراتيجيات دقيقة استهدفت النهوض بالبلد اجتماعيا واقتصاديا، والتي كان فيها الفرد هو محور وأساس هذه العملية من خلال الاهتمام والتكوين الجيد لرأس المال البشري؛ بالإضافة الي وضوح الاتجاهات والرؤى الاقتصادية واستمرارية العمل في تخطيط وتنفيذ البرامج الاقتصادية والتنموية من الممكن من بناء بيئة ومناخ استثماري مستقر وقوي جعلها تحتل المرتبة الثانية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

التوصيات

- وبناء على ما سبق استعراضه من نتائج توصي الدراسة بضرورة الاستفادة لمصر من التجربة الصينية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن صياغة الاقتراحات التالية:
١. المراجعة الدقيقة والشاملة لقانون الاستثمار في مصر والوقوف على السلبيات والمعوقات الموجودة فيه ومحاولة تحسينه وتطويره بما يتماشى ويتلائم مع التطورات الراهنة على الصعيد الدولي.
 ٢. تحسين مستويات الحوكمة وتعزيز الحرية الاقتصادية وتحرير المنافسة في الأسواق وتعميق الإصلاحات الإدارية.
 ٣. محاولة بناء خطط واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتنويع الاقتصادي في مصر لإصلاح الهيكل الاقتصادي المشوه والذي لم يستطع التخلص من التبعية المفرطة لسعر صرف الدولار واسعار البترول والذهب العالمية وهو ما يجعل من الاقتصاد المصري عرضة لهزات وارتدادات هذه الاسعار في السوق الدولية.
 ٤. محاولة بناء وتكوين العنصر البشري على أسس علمية تواكب التطور العلمي والتكنولوجي وهو ما استوعبته الصين وركزت اهتمامها برأس المال البشري لأنه الثروة الحقيقية ومحور العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
 ٥. محاولة منح التسهيلات والحوافز المشجعة لها كالإعفاءات الجمركية وتبسيط إجراءات منح الاعتمادات والرخص المطلوبة للمشاريع الاستثمارية.
 ٦. التركيز على تحسين القطاعات التي تملك فيها مصر ميزة تنافسية كالقطاع الزراعي والصناعات التحويلية الخفيفة والصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج ومحاولة الترويج لها لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتوجيهها نحو التصدير تدريجيا كمرحلة أولى لتنويع مداخل البلد من العملة الأجنبية.

قائمة المراجع

- المطراوي، خالد (٢٠٢٣). "الاستثمار الأجنبي في مصر. المحددات، والواقع، والنظرة المستقبلية"، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، مجلة دورية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.
- بركات، هاني (٢٠١٨) " الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الاول
- برنة، عبد العزيز (٢٠٢٢). "دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر- دراسة قياسية لمجموعة من الدول مع اشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٨)"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر
- علي، احمد السيد (٢٠٢٢) " محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي سنغافورة- دراسة قياسية"، مجلة البحوث التجارية، المجلد ٤٤، العدد الاول.
- حسين، احمد محمد (٢٠١٨). " التجربة الصينية في تنمية الصادرات والدروس المستفادة منها لمصر" مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٩، العدد ٣.
- بغدادي، نوران (٢٠٢١) " دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر" رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية الادارية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- هارون، بشير (٢٠٢١) "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة على الجزائر وسنغافورة" رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية، الجزائر.
- أحمد، فايز عبد الهادي (٢٠٢٣). "العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار: دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ٢٤، العدد ٢،
- رضوان، مها وفوزي، وائل (٢٠٢٣). " دور التجارة الالكترونية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠٢٢)". مجلة البحوث التجارية، مجلد ٤٥، العدد ٤.
- عطالله، محمد عبد القادر (٢٠٢٤). " دراسة إقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٤، العدد الاول.

-
- حسين، نيفين (٢٠٢٣). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)، المجلد ٣٧، العدد ٢.
 - فهمي، ايناس (٢٠١٨). "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في سوق العمل في مصر" المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢.
 - الهيئة العامة للإحصاء في الصين <https://www.stats.gov.cn>
 - قاعدة بيانات الاونكتاد (<https://unctad.org/fdistatistics>)
 - قاعدة بيانات الهيئة العامة للاستثمار والتجارة الحرة www.gafi.gov.eg
 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء www.idsc.gov.eg
 - Ramirez, M.D. (2006), "Does foreign direct investment enhance labor productivity growth in Chile? A co-integration analysis", Eastern Economic Journal, 32(2).
 - Soeharjoto, S.(2020), FACTORS AFFECTING ECONOMIC GROWTH IN CENTRAL JAVA, Universities Trisakti, Debbie Aryani TRIBUDHI, Dini HARIYANTI, International Journal of Commerce and Finance, Vol. 6, Issue 1
 - Vahter, P. (2004). "The effect of foreign direct investment on labour productivity: evidence from Estonia and Slovenia". U. of Tartu Economics and Business Administration Working Paper.

الملاحق الإحصائية

جدول (1) التوزيع الجغرافي للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	من الاجمالي %
هونج كونج	156,804.94	130,483.36	185,470.74	261,316.72	130,735.77	172,962.31	72.08
سنغافورة	9,085.99	10,285.12	13,465.85	20,491.07	10,096.51	12,684.91	5.29
كوريا	8,138.50	7,504.12	6,335.43	8,021.96	6,285.92	7,257.19	3.02
اليابان	6,489.00	5,146.22	5,915.94	7,761.27	4,386.78	5,939.84	2.48
جزر السايمان	7,094.13	3,464.42	4,862.53	4,882.11	2,301.77	4,520.99	1.88
الولايات المتحدة	4,689.31	6,556.76	4,040.13	4,893.79	2,109.59	4,457.92	1.86
المانيا	6,407.03	2,246.56	2,375.45	3,332.37	2,444.77	3,361.24	1.40
هولندا	2,219.97	2,432.19	4,479.14	2,192.65	4,280.99	3,120.99	1.30
ماكاو	2,230.43	2,350.89	3,860.94	4,342.47	1,183.99	2,793.74	1.16
انجلترا	4,327.63	1,161.35	1,714.61	2,379.42	1,522.43	2,221.09	0.93
تايوان	2,426.44	2,150.90	1,744.88	1,864.13	629.76	1,763.22	0.73
فرنسا	1,763.24	1,074.91	898.84	1,408.42	720.64	1,173.21	0.49
ماليزيا	369.01	94.98	136.92	114.44	1,073.55	357.78	0.15
باقي الدول	23,319	12,218	17,795	21,074	12,395	17,360	7.23
علي مستوى القارات							
اسيا	186,618.57	158,381.62	219,011.91	304,729.04	155,811.93	204,910.62	85.39
اوروبا	19,363.23	10,939.58	13,096.49	14,112.80	11,408.33	13,784.09	5.74
امريكا الجنوبية	15,741.18	10,253.01	14,117.35	15,543.97	8,734.13	12,877.93	5.37
امريكا الشمالية	8,977.35	4,617.64	4,695.58	5,537.44	2,741.94	5,313.99	2.21
افريقيا	10,645.02	6,395.24	1,235.51	2,159.45	321.64	4,151.37	1.73
استراليا	3,329.15	2,338.43	2,189.73	1,943.74	1,148.03	2,189.82	0.91
الاجمالي	235,365	187,170	253,096	344,075	180,167	239,974.47	100.00

الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.stats.gov.cn>

جدول (2) التوزيع الجغرافي للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	من الاجمالي %
إيطاليا	80.40	2860.80	1508.20	828.23	1024.56	1260.4	15.94
الإمارات	665.13	534.33	672.21	519.45	2903.84	1059.0	13.40
الولايات المتحدة	1388.15	744.23	521.79	598.30	785.68	807.6	10.22
هولندا	215.92	542.30	521.12	489.38	1102.80	574.3	7.26
بلجيكا	1415.49	28.25	31.74	90.85	280.97	369.5	4.67
الكويت	68.96	379.40	134.39	130.13	343.61	211.3	2.67
قطر	102.05	205.12	250.64	186.97	266.09	202.2	2.56
السعودية	183.51	236.39	131.62	119.75	252.38	184.7	2.34
سويسرا	114.79	102.39	56.24	173.46	333.39	156.1	1.97
الصين	83.99	131.63	74.01	178.61	289.24	151.5	1.92
كندا	11.38	105.80	52.14	61.33	95.75	65.3	0.83
اليابان	100.26	13.47	8.57	13.66	37.84	34.8	0.44
باقي دول العالم	643.79	953.09	585.49	851.20	1905.67	987.8	12.50
علي مستوى المناطق							
الاتحاد الاوروبى	4918.45	5619.86	3312.56	1871.74	3458.70	3836.3	48.53
الدول العربية	1190.91	1692.92	1431.97	1149.49	4228.16	1938.7	24.52
الاجمالي	8141.3	9010.1	5851.8	5122.3	11399.9	7905.1	100.00

الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.CBE.org.eg>

جدول (٣) الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بالقطاعات الاقتصادية في مصر

القطاع	2020	2021	2022	المتوسط	%
الصناعة	54303.47	66898.95	47315.93	56172.78	21.68
المشروعات والخدمات التجارية	46533.27	65620.87	31497.50	47883.88	18.48
البحث العلمي	31428.91	45129.89	28750.88	35103.23	13.55
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	28785.47	39865.02	22737.04	30462.51	11.76
العقارات	35617.18	46822.68	13480.95	31973.61	12.34
تجارة الجملة والتجزئة	20750.29	33152.96	13867.42	22590.22	8.72
الوساطة المالية	11356.52	9008.88	6526.62	8964.01	3.46
النقل والتخزين	8757.05	10561.45	5065.17	8127.89	3.14
انتاج الكهرباء	5455.07	7536.52	3957.85	5649.81	2.18
اعمال البناء	3186.53	4509.30	1701.24	3132.36	1.21
التعدين	1163.09	5118.08	1470.43	2583.87	1.00
الزراعة	1183.76	1638.83	1183.03	1335.20	0.52
الحفاظ علي المياه والبيئة	994.34	2625.53	675.61	1431.83	0.55
خدمات الفنادق والمطاعم	1443.83	2490.27	491.29	1475.13	0.57
الرياضة والثقافة	693.79	787.58	428.76	636.71	0.25
الصحة	412.40	724.51	545.74	560.88	0.22
خدمات منزلية	539.06	934.35	274.35	582.58	0.22
المؤسسات الاجتماعية	0.00	622.96	85.99	236.32	0.09
تعليم	491.58	26.34	111.07	209.66	0.08
الاجمالي	253095.62	344074.98	180166.88	259112.49	100.00

والصين بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

<https://www.stats.gov.cn/sj/ndsj>

جدول (٤) الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بالقطاعات الاقتصادية في مصر بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

القطاع	2020	2021	2022	المتوسط	%
التعدين	1456.84	1118.36	2464.56	1679.92	22.53
النقل والتخزين	614.80	708.04	1780.53	1034.46	13.87
الانشطة العقارية	656.44	569.31	916.84	714.20	9.58
الكهرباء	739.84	430.09	609.73	593.22	7.95
الزراعة والري والاستصلاح	312.16	262.12	775.13	449.80	6.03
اتصالات وتكنولوجيا معلومات	318.56	283.94	570.39	390.96	5.24
التشييد والبناء	309.16	263.69	587.16	386.67	5.18
مياه وصرف صحي	122.19	231.63	732.43	362.08	4.85
خدمات التعليم	183.73	244.70	545.30	324.58	4.35
الخدمات الصحية	123.45	162.04	395.99	227.16	3.05
تجارة الجملة والتجزئة	201.76	96.13	174.94	157.61	2.11
المطاعم والفنادق	50.62	33.91	89.99	58.17	0.78
التأمين والضمان الاجتماعي	3.46	6.35	1.04	3.62	0.05
اخرى	758.78	711.99	1755.86	1075.54	14.42
الاجمالي	5851.80	5122.30	11399.90	7458.00	100.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

<https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Sectors/TargetedSectors>

A Comparative Econometric Study on the Determinants of Foreign Direct Investment Flows in Egypt and China

Dr. Ahmed Gomaa Abdel Ghani Hassan

Abstract

The study aimed to shed light on Foreign Direct Investment (FDI) as one of the most important economic tools that most developing countries strive to attract and benefit from. The focus was on the factors attracting FDI through the successful Chinese experience, where China has become one of the most significant countries in the global market for attracting FDI. The study also addressed how to enhance the attraction of FDI to the Egyptian market, especially since Egypt has made significant efforts in recent years to achieve considerable progress in many determinants of FDI, including infrastructure development and business environment reform, aiming to improve its competitive position in this field and provide fundamental solutions to some chronic economic problems faced by the Egyptian economy, within the framework of implementing the pillars of Egypt's Vision 2030.

To achieve the study's objectives, descriptive statistics and econometric analysis were used on the economic determinants under study, employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between FDI inflows and a set of factors determining these investments. The EVIEWS statistical analysis program was used to build an econometric model for FDI to Egypt or China.

The study results showed a statistically significant negative relationship between the exchange rate of the yuan against the dollar and FDI, as an increase in the exchange rate by 1 yuan/dollar leads to a decrease in FDI inflows to China by approximately \$159.486 billion. In contrast, the effects of labor, trade openness rate, and average money supply growth were not statistically significant. The results also showed that the trade openness rate lagged by one period has a significant positive relationship, meaning that an increase in the trade openness rate by 1% leads to an increase in FDI inflows to Egypt by approximately \$157.59 billion.

Keywords: Foreign direct investment, ARDL model, Exchange rate, The rate of commercial openness.